

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور القرض المصغر في الحد من البطالة
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين :

مريم بومنجل

ريان زواغي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: منير لواج
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: شعوة الدراجي
ممتحنا	جامعة جيجل	الأستاذ: صورية بوريدح

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على

معلم البشر، وعلى أهله وصحبه أجمعين.

أولا وقبل كل شيء أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى من يعجز

لساني عن إيجاد العبارات المناسبة لشكره،

إلى من سدّد خطاي وأنار طريقي، إلى واهبي الحياة، إلى ربي، رب العزة جل جلال.

الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ الفاضل: الدراجي شعوة، الذي أشرف على هذا العمل وعلى ما أسداه لنا من نصائح وتوجيهات.

وكذا أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم الإثراء.

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخاص إلى مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وكذا المكلف بالاتصال وعمال الوكالة على حسن الاستقبال ومساعدتنا طيلة فترة التربص.

الإهداء

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العلي العظيم.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

أعظم وأنبل قلب في الدنيا إلى من سار معي في

مشواري الدراسي

حتى النهاية إلى من

كان مرشدي وسندي في الحياة إلى أعظم وأعز رجل

في الكون: أبي العزيز.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي

تنير دربي، إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني إلى

نبع العطف والحنان وأروع امرأة في الوجود: أُمِّي الغالية.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح إلى

من تكافلنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا:

صديقتي وزميلاتي.

إلى من شاركتني في هذا العمل:

ريان.

إلى صديقة الطفولة:

رميساء.

إلى الذين كانوا سنداً لي في حياتي " إخوتي وأخواتي "

دون استثناء إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

ولو بكلمة طيبة أهدي ثمرة جهدي هذا.

مريم

الإهداء

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العلي العظيم.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

أعظم وأنبى قلب في الدنيا إلى من سار معي في مشواري الدراسي

حتى النهاية إلى من

كان مرشدي وسندي في الحياة إلى أعظم وأعز رجل في الكون:

أبي العزيز.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي تنير دربي،

إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني إلى نبع العطف والحنان

وأروع امرأة في الوجود: أمي الغالية.

إلى الذين كانوا سنداً لي في حياتي " مراد، حسام، كمال، عماد "

وعلى وجه الخصوص توأم روحي وشمس حياتنا أختي الغالية

على قلبي:

شمس.

إلى ملاك المنزل:

نهاد.

إلى زوجة أخي: كريمة.

إلى جارتني وأختي التي لم تلدها أمي:

لينة.

إلى من يعتبر نجاحي نجاحاً له إلى من رافقتني وكان لي عوناً وسنداً:

إلياس.

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح إلى من تكافلنا يداً

بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا:

صديقاتي وزميلاتي (فلة، حياة، نجوى، سارة، أمينة، سهير، فضيلة).

إلى من شاركتني في هذا العمل: مريم.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

أهدي ثمرة جهدي هذا.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير
	الإهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للقرض المصرفي.	
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية القرض المصرفي
3	المطلب الأول: نشأة القرض المصرفي
5	المطلب الثاني: مفهوم القرض المصرفي
7	المطلب الثالث: أهمية القرض المصرفي
8	المطلب الرابع: الفرق بين القروض البنكية والقرض المصرفي
9	المبحث الثاني: عموميات حول القرض المصرفي
9	المطلب الأول: مبادئ القرض المصرفي
10	المطلب الثاني: أسباب الاهتمام بالقرض المصرفي
11	المطلب الثالث: عوامل وشروط نجاح القرض المصرفي
12	المبحث الثالث: تحديات ومعوقات القرض المصرفي
13	المطلب الأول: تحديات ومعوقات مرتبطة بالدول النامية
17	المطلب الثاني: تحديات ومعوقات مرتبطة بشروط الإقراض
18	المطلب الثالث: تحديات ومعوقات مرتبطة بعلاقات القوى في المجتمع.
21	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدخل نظري حول البطالة	
23	تمهيد
24	المبحث الأول: ماهية البطالة

24	المطلب الأول: مفهوم البطالة
25	المطلب الثاني: خصائص البطالة
26	المطلب الثالث: أنواع البطالة
29	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة
30	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية
32	المطلب الثاني: النظرية الكنزية
33	المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة
37	المبحث الثالث: قياس البطالة، أسبابها وآثارها
37	المطلب الأول: قياس البطالة.
39	المطلب الثاني: أسباب البطالة
42	المطلب الثالث: آثار البطالة
45	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
47	المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
48	المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
49	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
53	المبحث الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
53	المطلب الأول: الفئة المستهدفة وشروط التأهيل لجهاز القرض المصغر
54	المطلب الثاني: المساعدات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
57	المطلب الثالث: صيغ التمويل
60	المبحث الثالث: مراحل دراسة منح القرض من طرف الوكالة ومساهماته في مكافحة البطالة.
60	المطلب الأول: طلب القرض والضمانات الممنوحة.
64	المطلب الثاني: متابعة وتحصيل القرض.
64	المطلب الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الحد من البطالة
76	خلاصة الفصل

78	خاتمة
83	قائمة المراجع
	الملخص
	الملاحق



قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	صيغة التمويل الثلاثي	01
64	حصيلة القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاطات والجنس خلال الفترة (2005-31 ديسمبر 2020).	02
66	حصيلة القروض الممنوحة لفئة الحرس البلدي.	03
67	حصيلة القروض الممنوحة حسب نوع الإعاقة.	04
68	حصيلة القروض الممنوحة حسب منطقة الظل.	05
68	حصيلة القروض الممنوحة حسب المنطقة الريفية والمرأة الماكثة في البيت.	06
69	حصيلة الخدمات الغير مالية من سنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2020.	07
70	حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد خلال الفترة (2005-31 ديسمبر 2020).	08
72	حصيلة السلف الممنوحة والمشاريع خلال الفترة 2005-2020.	09
74	مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل (ANGEM) خلال الفترة 2005-2020.	10

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
50	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل.	01
66	يوضح حصيلة القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط والجنس.	02
70	حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد خلال الفترة (2005 - 31 ديسمبر 2020) حسب التمويل والجنس.	03

مقدمة

إن الاهتمام بقضايا النمو والتنمية وما تعلق بها من مواضيع البطالة والفقر والتخلف كان ومزال محطة نقاش لدى مجموعة كبيرة من الباحثين والدارسين، نظرا للأهمية البالغة لها، كما أن فئة الفقراء والبطالين أو الطبقة الاجتماعية ذات المستوى المعيشي المتدني فئة عريضة ولها تأثير كبير على عجلة الاقتصاد، وهذا ما جعل الدول وكذا المؤسسات المالية تسعى للتخفيف من حدة البطالة وذلك من خلال البرامج التي قدمتها وكذلك التجارب الناجحة للحد من هذه الظاهرة.

فالبطالة تعتبر مشكلة كبيرة تواجه الدول المتقدمة وكذا الدول النامية على حد سواء، وعلى غرار بقية البلدان تعاني الجزائر من هذه المشكلة، حيث تشكل البطالة عائقا لتمويا كبيرا وسبب رئيسي يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي خاصة في ظل التزايد الكبير لحاملي الشهادات والكفاءات وخارجي الجامعات. لذلك كان من واجب الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة بإتباعها سياسات واستراتيجيات ملائمة، وقد عملت الجزائر من اجل مكافحة هذه الظاهرة بإتباع استراتيجية القروض المصغرة، بهدف امتصاص جزء من العاطلين عن العمل حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات المستحدثة لدعم التنمية الاقتصادية، كما أن له أهمية كبيرة وذلك من خلال إعادة التوازن للأسواق بالإضافة الى دورها الكبير في تشجيع الابتكارات ويمثل وسيلة لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع شرائح المجتمع، سواء الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تسريحهم من العمل أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو النساء الماكثات بالبيت أو غيرهم من فئات المجتمع الذين يعتبرون عاطلين عن العمل وذلك من خلال خلق فرص عمل لمثل هاته الفئات البطالة والمقصية قصد مساهمتها في تحقيق التنمية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرات الفردية وتشجيعها.

هذا ما جعل من جهاز القرض المصغر يعتبر برنامج يزيل النظام الرهني ويعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة الى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع.

الإشكالية:

في إطار هذا البحث نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القرض المصغر في الحد من البطالة على مستوى ولاية جيجل خلال الفترة من 2005 إلى 2020؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بكل من القرض المصغر وظاهرة البطالة؟
2. هل يعمل القرض المصغر على التخفيف من حدة البطالة؟

مقدمة

3. ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استحداث مناصب شغل والحد من البطالة؟

الفرضيات:

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة الذكر، بإمكاننا الانطلاق من الفرضيات التالية:

1. لا يوجد تعريف محدد لكل من البطالة والقروض المصغرة.
2. أنت القروض المصغرة كآلية جديدة لخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة.
3. تعمل الوكالة الوطنية على التخفيف من حدة البطالة عن طريق منح قروض بدون فائدة.
4. تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة مشاكل وتحديات.

أهمية الموضوع:

يكتسب الموضوع أهمية كبيرة والتي يمكن توضيحها في العناصر التالية:

1. يتضمن عنصرا مهما ألا وهو عنصر البطالة الذي يعتبر مشكلة تعاني منها كل دولة.
2. إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية ودراسة جميع الجوانب المتعلقة بالقرض المصغر، مع معرفة دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل في الحد من البطالة، حيث تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة لما لها من دور بارز في تحسين الظروف المعيشية وخلق مناصب شغل.
3. طرح إشكالية مهمة وهي مدى مساهمة القرض المصغر في الحد من البطالة.
4. أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب الرئيسية التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

1. الرغبة الشخصية في مواكبة البحوث الحالية التي تعطي اهتماما وعناية خاصة بدراسة وتحليل المشكلات الواقعية ومحاولة تقديم حلول لعلاجها ألا وهي ظاهرة البطالة.
2. تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه القروض المصغرة في التقليل من حدة البطالة ومساهمتها في خلق مناصب شغل.
3. تطلعاتنا المستقبلية للحصول على قرض مصغر قصد الاستفادة منه في إنشاء مشروع صغير.
4. المساهمة في إثراء مكتبة جامعة جيجل بمرجع إضافي بهذه الموضوع.

أهداف الدراسة:

1. نهدف من خلال هذه الدراسة الى البحث في أهمية القرض المصغر كآلية لامتصاص البطالة على مستوى الولاية.

مقدمة

2. معرفة الخدمات والمزايا التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للأشخاص المستفيدين من القرض.

3. إبراز مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التخفيف من حدة البطالة.

4. التحقق من الفرضيات المطروحة من خلال الوصول الى استنتاجات وتعميمات.

حدود الدراسة:

وهي تشمل الحدود المكانية والزمنية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الحدود المكانية: اقتصر المجال المكاني في دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل.

الحدود الزمانية: أما المجال الزمني لدراستنا هاته فاقصر على المدة الزمنية من 2005 الى 2020.

منهج البحث:

للإمام بجميع جوانب الدراسة والتمكن منها والإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية تقديم ركائز هذا الموضوع وصياغة الجانب النظري من خلال الفصلين الأول والثاني.

كما اعتمدنا أسلوب دراسة الحال في الفصل الثالث لأنه يتوافق مع طبيعة الدراسة والذي يضم إسقاط ميداني على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

الدراسات السابقة:

1. **دراسة:** قنيدرة سمية، بعنوان " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير موارد الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2010/2009، حيث تناولت هذه الدراسة ظاهرة البطالة التي تعتبر مشكلة تعاني منها معظم دول العالم حيث تسعى لمحاربتها جميع الدول، بناء على هذا تم إنشاء تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعد منطلقا أساسيا لمعالجة هذه المشكلة.

2. **دراسة:** حفاف سمية، بعنوان دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علو اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، حيث تناولت هذه المذكرة دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

3. **دراسة:** ناصر مغني، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15

نوفمبر 2011، حيث اهتم هذا الملتقى بإبراز نتائج استراتيجية القرض المصغر في الجزائر من حيث خلق مناصب الشغل وتفعيل سوق العمل، مبرزاً كذلك أهم المشكلات والمعوقات التي تواجهها.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي تعرضنا إليها في إنجاز هذا البحث ما يلي:

- قلة الدراسة المشابهة للموضوع.
- قلة المراجع المتعلقة بموضوع البحث على مستوى المكتبة الجامعية.
- صعوبة الحصول على المعلومات و الإحصائيات خاصة المتعلقة بظاهرة البطالة في الجانب الميداني للدراسة.

تقسيمات الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول كالتالي:

سنتناول في الفصل الأول: الإطار النظري للقرض المصغر وسيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية القرض المصغر، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه عموميات حول القرض المصغر، أما الثالث فيحمل عنوان تحديات ومعوقات القرض المصغر.

وفصل ثاني بعنوان: مدخل نظري حول البطالة، قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية البطالة والنظريات المفسرة للبطالة كمبحث ثاني، كما تطرقنا إلى أسباب البطالة، فئاتها وآثارها كمبحث ثالث.

أما الفصل الثالث الخاص بالجانب التطبيقي قمنا من خلاله من محاولة إبراز مساهمة القرض المصغر في الحد من البطالة خلال الفترة 2005-2020، ويتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وطريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كمبحث ثاني، أما المبحث الثالث فحمل عنوان مراحل دراسة منح القرض من طرف الوكالة ومساهمته في الحد من البطالة.

الفصل الأول: الإطار النظري للقرض المصغر

تمهيد

يعتبر القرض المصغر مبدأ اقتصادي تمت تجربته في البلدان النامية والبلدان المتقدمة للحد من ظاهرة البطالة، حيث انه يمس شريحة معتبرة من فئات المجتمع، ويمثل أداة فعالة في المعالجة الاجتماعية، حيث إن تجربة القرض المصغر سمحت بتشجيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفئات المجتمع الذين يفتقدون المداخل أو أدوات المداخل الغير الثابتة وبالتالي استفادت فئات كبيرة من المجتمع من القرض المصغر مثل: النساء الماكثات في البيت والعاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة.

عليه سنتطرق في هد الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية القرض المصغر؛

المبحث الثاني: عموميات حول القرض المصغر؛

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات القرض المصغر؛

المبحث الأول: ماهية القرض المصغر

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة في كافة أنحاء العالم بالقرض المصغر وكثرت الآراء حول تعارفه وتحديد مفهومه وأهميته، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأته وإلى أهم تعارفه وأهميته، وكذا إلى الفرق بينه وبين القروض البنكية.

المطلب الأول: نشأة القرض المصغر

تعود فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر إلى محمد يونس البنغالي الذي فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر" بهدف تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون ضمانات والتي غالبا ما تطلبها البنوك التجارية، والتي بسببها لا يمكنهم الحصول على القرض، وبالتالي عدم تمكنهم من تأسيسي و إنشاء مشاريعهم. بعدها تم إطلاق مشروع "غراميين بنك" **grameen Bank**، وتعني بالبنغالية "مصرف القرية"، وذلك في سنة 1977، أما بالنسبة لاعتباره مصرفا فقد كان سنة 1983. وقد قدم هذا البنك منذ نشأته حوالي 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة سدد منها المقترضون قيمة القروض بنسبة 99%¹.

بعد مرور ثلاثة عقود على إنشاء محمد يونس بنك "غراميين" أصبحت مؤسسات القرض المصغر تخدم تقريبا نحو 80 مليون شخص في البلدان النامية، إلا أن مختلف التقارير الاقتصادية الدولية تشير إلى أن أغلبية الناس في هذه البلدان، والذين يقدر عددهم بنحو 3 مليارات، غير مشمولين بالخدمات البنكية ولا تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تساعدهم على زيادة دخولهم وتحسين سبل معيشتهم؛

أما بالنسبة للتعامل بالتمويل بالقرض المصغر في الوقت الحالي فإنه يمارس عالميا في أكثر من 140 دولة متقدمة ونامية ويمس أكثر من 100 مليون عميل، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية للفقراء في آسيا، والمزيد من الأعمال التجارية خصوصا في أمريكا اللاتينية، حتى في أفريقيا والعديد من الهيئات والمنظمات في جميع أنحاء العالم؛

قد انتشرت القروض المصغرة أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منذ أواخر الثمانينات وتوسعت بشكل سريع في أوروبا الوسطى والشرقية، أما بالنسبة للدول العربية فقد انتشر التعامل بها في

¹ ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة لمسيلة، 15-16 نوفمبر، 2011، ص2.

تسعينيات القرن الماضي، فعلى سبيل المثال تم تأسيس البنوك المانحة للائتمان المصغر والمتمثلة في: البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن، بنك الأمل في اليمن وبنك الإبداع في البحرين ومؤسسة الأمل في مصر... الخ، فضلا عن بنوك الفقراء وغيرها من المؤسسات الرسمية والخاصة.¹

وما يبين أيضا انتشار الفكرة ما أعلن عنه تقرير مؤسسة "غراميين -جميل" في العام 2009 أن هذه المؤسسة قامت في ذلك العام، وعبر صندوقها للكفالات، بأعمال الوساطة لتوفير ما يزيد عن 44 مليون دولار كتمويل لمؤسسات الإقراض المصغر، وقد شمل ذلك عمليات بارزة فتحت آفاقا جديدة لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر في كل من مصر، الأردن، سوريا وتونس.

كما جاء في تقرير التمويل متناهي الصغر أن الوطن العربي يعد من أقل الأقاليم اعتمادا على آلية القروض المصغرة والقصيرة الأجل في مجال مكافحة الفقر، وكان التقرير قد توقع أن يصل حجم الطلب على التمويل المصغر لنحو 10 ملايين عميل خلال العام 2010، مقابل 05 ملايين في العام 2009.

بحسب أرقام "التقرير الإقليمي العربي للتمويل المصغر" للعام 2010 الصادر عن "شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية- سنابل -" أن الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر البالغة 502 مؤسسة في المنطقة العربية، تجاوز 03 ملايين مقترض بمحفظة إجمالية بلغت 1.59 بليون دولار أمريكي، وأنه على الرغم من تقلص الانتشار في المغرب العربي إلا أن التمويل لا زال يتركز في مصر والمغرب بتغطيتهما 76% من إجمالي المقترضين و 61% من إجمالي محفظة القروض حتى نهاية العام 2009.

بالموازنة مع هذه المعطيات أظهر "مؤشر ميكروسكوب العالمي" الخاص بقياس بيئة التمويل الأصغر وتقييمه للعام 2010 في 54 دولة مندول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 21 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "إعداد وحدة الإيكونوميست لاستقصاء المعلومات من أوت 2009 إلى ماي 2010" إن اليمن أفضل الممارسين في مجال التمويل الأصغر، إذ احتلت المرتبة 27 عالميا على الرغم من المستويات العالية لعدم الاستقرار السياسي والضغوط الاقتصادية، بحيث وضعت اليمن إطارا تنظيميا جيدا للتمويل المصغر وحافظت عليه، وعملت على تعزيز القدرات التنظيمية، بينما جاءت المغرب ثاني أفضل الممارسين إقليميا، ولاحظ التقرير أنه على الرغم من وجود سوق نشطة للغاية للائتمان المصغر في البلاد من بين الأفضل في العالم كما يلاحظ التقرير عدم الاهتمام التنظيمي

¹ - ناصر مغني، نفس المرجع السابق، ص3.

بالتمويل المصغر في لبنان، حيث لا يزال السوق في طريقه إلى النمو ومنقوص التنظيم ومجزأ على طول الخطوط العرقية والسياسية.¹

المطلب الثاني: مفهوم القرض المصغر

لا يوجد تعريف محدد وواضح وموحد دولياً لمفهوم القرض المصغر، على أننا نجد العديد من الهيئات العالمية التي اهتمت بدراسته وتحديد مفهومه. وسنستعرض فيما يلي بعض التعاريف التي قدمتها منظمات وهيئات في هذا المجال.

أولاً: تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): يرى أن "التمويل المصغر" يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة في حدود (€1500).²

ثانياً: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE): من وجهة نظرها "التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشون، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، حيث يكون الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن".³

ثالثاً: تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر (REM): تعرف التمويل المصغر على أنه "طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين" الذين تم إقصائهم "وتحدد المبلغ الأقصى للقرض المصغر بقيمة €25000 وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدمها في كثير من الأحيان على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها".⁴

رابعاً: تعريف القرض المصغر وفق التشريع الجزائري: طبقاً للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني الصادر رقم 11-133 المؤرخ في 2011/03/22 المتعلق بالقرض المصغر في المادتين (02) و(03) فإن: "القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل يوجه لإحداث

¹-ناصر مغني، نفس المرجع السابق، ص03.

²- Guide pratique sur le microcrédit <https://microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-fr-etudes-de-cas-guide-pratique-microcredit-belgique-09-2003.pdf,pp11,12> nsulte le :02 /06/2021.

³-SmahiAhmed ,Micro-finance et pauvreté :Quantification de la relation sur la population de Tlemcen, thèse de doctorat en sciences economique,université Abou Bekr Belkaid De Telemcen,2009,-2010,p146.

⁴-فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة-دراسة حالة المينا-، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية، 15-16 نوفمبر، جامعة لمسيلا، ص03-04.

الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط".¹

قد تم تعريفه وفق المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الذي يتعلق بجهاز القرض المصغر على أنه: "قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، حيث يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات".²

من ناحية تحديد قيمته يعرف بأن: "القرض المصغر هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 شهرا إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1000000 دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما".³

كما وتعتبره السلطات العامة برنامج يهدف إلى تنمية وترقية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهو يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.⁴

ومن خلال تعريف المشرع الجزائري للقرض المصغر نجد أن القرض المصغر يهدف إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة كالمكاثات بالبيت وذوي الدخل المنخفض والضعيف وذلك عن طريق إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات.

"وما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم القرض المصغر يقصد به: تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدأ

¹- المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر، المتضمن المادتين 03/02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 27 مارس، 2011، ص 07.

²- المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 27 مارس، 2011، ص 03.

³- <https://www-angem.dz> consulte le 27/06/2021.

⁴- سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن لتمويل الأسر المنتجة، الملتنقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013، ص 02.

مشروعات استثمارية مدرة للدخل، يعني انه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه الكثير من الأفراد الذين يعانون من قلة المردودية وكثرة المخاطر من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.¹

خامسا: القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة: من المعترف به من قبل الأمم المتحدة أن القروض المصغرة هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية، وهي أداة فعالة حتى لأفقر الفقراء من اجل تحقيق الكرامة واعطاء معنى للحياة. وخلصت هذه الجهود إلى تحديد مفهوم القروض المصغرة إلى ما يلي:²

- التمويل المصغر هو مصطلح عام يشمل جميع الأدوات المالية وبيئتها من اجل: (التيسير المشروع الاجتماعي، التمويل، المشروع الاقتصادي)
- نشاطات صغيرة جدا لإغراض اجتماعية واقتصادية، القروض المصغرة هي واحدة من أهم الصيغ الخاصة و المحددة للأغراض والهدف دائما هو مواجهة المشكلة المتصلة بعملية تشغيل غير العادلة في السوق دون تعزيز هذا التفاوت، وفي هذا الإطار فان القروض المصغرة والتمويل المصغر يسعى دائما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم يمكن القول انه لا يوجد برنامج تمويل مصغر دون أهداف اجتماعية.

المطلب الثالث: أهمية القرض المصغر

تظهر أهمية القرض المصغر من ناحية توفير المال للعاجزين عن توفيره، وتسيير عملية التمويل وبالتالي حل جميع الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام تأسيس أو توسيع المشاريع التي يرغب في تأسيسها البطالين أو حاملي المشاريع الراغبين في توسيع أنشطتهم ولكن لا يجدون المال، وبالتالي يمكن تحديد الأهمية و تقسيمها من ناحيتين.

أولا- على الصعيد الاقتصادي: يسمح توفير المال بتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تسمح بتوفير دخل لأصحابها والمستخدمين أيضا، كما أن هذه المؤسسات تساهم في التنمية الاقتصادية

¹ - عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص03.

² - محمد بونس، بنك الفقراء، القروض متناهية الصغر والمعرفة ضد الفقر في العالم، ترجمة عبد الحميد عارف، مكتبة الشروق الدولية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص20.

من ناحية المساهمة في الدخل الوطني ومن ناحية توفير المنتجات للمستهلكين و تقريبها منهم وإنتاجها محليا وبالتالي بيعها بأسعار معقولة.¹

وعليه يمكن أن يوجه إلى استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، والمساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

ثانيا - على الصعيد الاجتماعي: ويمكن تلخيص أهميته في النقاط التالية:²

1. يعد وسيلة للتخفيف من الفقر.

2. تخفيض معدلات البطالة.

3. رفع وتحسين المستوى المعيشي.

4. استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة.

المطلب الرابع: الفرق بين القروض البنكية والقرض المصغر

تكمن أهمية القروض في أنها تعمل على محاربة البطالة في اتجاه دعم القدرة الشرائية ورفع الطلب

الفعال، إلا أن القرض المصغر يختلف عن القروض البنكية في بعض النقاط نلخصها كما يلي:

أولاً: القرض المصغر عبارة عن سلفة صغيرة الحجم محددة، أما القرض البنكي فقيمه غير محددة حيث أن القرض البنكي عبارة عن اتفاقية تعقد بين المقرض والبنك للحصول على مبلغ معين من المال.

ثانيا: القرض المصغر موجه نحو فئة معينة وهي الفئة البطالة من المجتمع مثل الماكثات بالبيت وذوي الاحتياجات الخاصة، أما القرض البنكي فهو موجه نحو الفئات التي تعدت وتجاوزت تلك المرحلة.

ثالثاً: القرض المصغر لا يعتمد على الضمانات حيث انه يزيل النظام الرهني والضامن هو صندوق

الضمان المشترك للقروض المصغرة في حين أن القروض البنكية تعتبر الضمانات عنصر أساسي الذي يقام عليها القرض الذي يتعين على المدين أن يوفرها للدائن.

¹ - مفيد عبد اللاوي، ناخي صاحلي، إستراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013، ص02.

² - عزمي مصطفى، احمد نصار، دور الصناديق الاجتماعية في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، يومي 17_18 ديسمبر 2002، ص2.

رابعاً: أطراف التعامل في القرض المصغر تكون بين العميل والبنك والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، أما في القرض البنكي يكون بين البنك وعميله مباشرة.

خامساً: الهدف من القرض المصغر هو تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أن القرض المصغر عبارة عن مساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة، في حين أن القروض البنكية فإنها تسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن من خلال وضع نسب فوائد معينة.

المبحث الثاني: عموميات حول القرض المصغر

يعتبر القرض المصغر أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع المصغرة وذلك لأن هذه المشاريع لا تتطلب مبالغ ضخمة ، ويتميز بمجموعة من المبادئ وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الأسباب التي أدت إلى ظهوره والاهتمام به وكذا عوامل نجاحه مع ذكر أهم مبادئه.

المطلب الأول: مبادئ القرض المصغر

تتمثل المبادئ الأساسية للقرض المصغر فيما يلي:¹

أولاً- الاستجابة لمشكلة الإقصاء المالي: أي أن هناك فئة كبيرة من المجتمع لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية لدى البنوك التجارية، فاعلم الموجودون في العالم يفتقرون إلى الائتمان ولذلك جاء القرض المصغر كأداة لمكافحة الإقصاء المالي.

ثانياً- الاستجابة لحاجة وصول البنك إلى الزبائن: وهذا من خلال النمو السريع للقروض المصغرة، وهي كذلك تفتح آفاقاً لغيرها من الخدمات المالية كالادخار والتحويلات والتأمين المصغر... الخ، وهذا الأمر يهم أكثر البنوك الذين يجدون سوقاً ضخمة تمكنهم من ضمان الربحية المالية.

ثالثاً- الدور الذي يمكن أن يلعبه القرض المصغر: باعتباره أداة فعالة لمكافحة البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل والمراقبة التدريجية، وقابلية تلك الأنشطة اقتصادياً للتقليل من المخاطر بالنسبة للمقاول والمشغل المالي من قبل المؤسسة المقرضة. وهناك مبادئ أخرى نذكر منها:²

¹- ناصر مغني، مرجع سبق ذكره، ص 01.

²- مصطفى طويطي، ليدية وزاني، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ليوية، الجزائر، العدد السابع، جوان، 2017، ص 85_ 86.

رابعاً - لا يقدم القرض المصغر الحلول دائماً لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد.

خامساً - يغطي القرض المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوماً كافية لتغطية تكاليفه.

سادساً - يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضرراً للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفه واستدامة تقديم خدماتها للفقراء.

سابعاً - يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة المكتملة لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتاً وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى.

ثامناً - يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام بالقرض المصغر

هناك مجموعة من الأسباب أو المقومات الأساسية التي ارتكز عليها في دراسة التمويل بالقرض المصغر والتي أكسبته أهمية أكثر ويمكن حصرها في:¹

أولاً - يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط: فهم مثل غيرهم لديهم احتياجات ويرغبون في بعض الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة، يحتاجون إلى خدمات لتوفير التأمين وتحويل الأموال ليس فقط إلى القروض وذلك وفقاً للظروف المعيشية.

ثانياً - يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر: فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فإنه يصبح بمقدورهم تأسيس مشاريعهم، بناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية.

¹ - ماركو اليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر - نصوص وحالات دراسية -، أوراق بحثية، كلية الإدارة، جامعة تورينو ايطاليا، 2006، ص 19-20.

ثالثا- أن التمويل المصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر: حيث يشكل الفقراء في معظم الدول النامية أغلبية السكان غير أنهم الأقل حظا في الحصول على خدمات البنوك، وكان ينظر إلى القرض المصغر على أنه نشاط تطوعي يقوم على التبرعات، لذلك لا بد أن يكون ضمن إطار رسمي.

رابعا- يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة: يتطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، وتحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التمويل المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى.

خامسا- العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء: التمويل المصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، لذا يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات وكذا توفير أنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل المصغر، تأسيس بنوك مركزية تنظم التمويل المصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومتبرعون.

المطلب الثالث: عوامل وشروط نجاح القرض المصغر

توجد العديد من العوامل والشروط التي يجب توفرها لمعرفة مدى نجاح مشروع القرض المصغر وتتمثل فيما يلي:

أولاً: عوامل نجاح القرض المصغر: ونذكر منها ما يلي:¹

1. البيئة التنظيمية: مدى تشجيع المجتمع للأخذ بمبادرة الإقراض، وهي مجموعة الإجراءات التي تتبعها مؤسسات التمويل المصغر لجذب المقرضين.

2. البيئة السياسية: بمعنى أن هناك مشروعات في السياسة العامة، مثل حالات الانتخابات في بلد ما أو حالات الانقلابات الشعبية... الخ، نجد الحكومات تساند مشروعات القرض المصغر ومساندة الفئات المهمشة على وجه الخصوص.

3. درجة الرفاهية أو الرعاية الاجتماعية: فالقرض المصغر يعتبر آلية متقدمة بحيث ينقل الأفراد من حالة البطالة إلى التوظيف.

4. الإطار القانوني للتمويل المصغر: وهو الإطار القانوني الذي ييسر وكالات القرض المصغر والذي يتبعه مقدمو القروض.

¹ - عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والتحديات والأهداف، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2009، ص 174-175.

5. الدعم المالي: بمعنى هل هناك إمكانية وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات المالية التي تقدمها وكالات القرض المصغر.

بالإضافة إلى هذه المعايير الأربعة التي تتحكم بجودة أو بنجاح هذا النوع من الاقتراض يجب أيضا:¹

✓ أن يكون هناك توجه طويل المدى لمساندة الفقراء بما يحتاجون إليه من خدمات مالية، إلى جانب الاستمرارية.

✓ أن يكون هناك توازن بين حجم التنظيمات من حيث عدد العاملين فيها نسبة إلى عدد المقترضين لكي تستمر هذه التنظيمات في تأدية خدمات ذات جودة وبتكلفة معقولة على المدى الطويل.

✓ مدى نجاح منظمات الإقراض في الوصول إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، أي التغلغل ليس إلى الفقراء فحسب بل إلى الأكثر فقرا.

✓ الاستقرار المالي للمؤسسات التمويلية عبر إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والسعي للحد من الاعتماد على تمويل هذه الجهات، بما يمكنها من الدخول في الأسواق المالية وضمان استقلاليتها.

ثانيا: شروط نجاح عملية القروض المصغرة: يوجد ثلاث شروط أساسية لبيان مدى نجاح القرض المصغر وهي:²

❖ مدى إسهام هذه القروض في إحداث تغيير مستمر عبر انتشار المقترضين من الفقر بصورة دائمة.

❖ ما إذا كانت القروض تطال الفقراء الأوفر حظا تاركنا الأقل حظا في فقرهم المدقع من الفقراء الذين يبعدون كثيرا عن أسفل حد الفقر.

❖ ما إذا كانت هذه القروض وسيلة رشيدة لتوليد دخل لدى الفقراء.

¹ - ناصر مغني، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² - ناصر مغني، مرجع سبق ذكره، ص 04-05.

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات القرض المصغر

يواجه القرض المصغر مجموعة من العوائق والتحديات التي تشكل عقبة في طريقه وتحول دون تحقيق أهدافه ومن أهمها:

المطلب الأول: تحديات ومعوقات مرتبطة بالدول النامية.

يحتاج المقترضين في الريف إلى خدمات تتطلب مشروعات ذات بنية تحتية تختلف بحسب طبيعة النشاط، بينما يبدو أقل أهمية بالنسبة إلى بعض المشروعات الصغيرة غير الزراعية مثل: تصليح الدراجات والحياسة فإن هذا الاحتياج له ضرورة ملحة بالنسبة للمشروعات الصغيرة الزراعية في الدول النامية. فالمتاح من القروض المصغرة لا يبدو مغريا بالنسبة لفلح في دولة كالهند لكي يتحول إلى إنتاج المحاصيل الزراعية مثلا إذا لم يتوفر على مكان لتخزين محصوله، أو إذا لم يتمكن من الوصول على السوق لتسويق إنتاجه، هذا إلى جانب كون الأسواق في الدول النامية في مجملها أسواق غير تنافسية وغير مستقرة، وإلى جانب المشكلات السابقة هناك مشكلات متعلقة بالأمية وانخفاض مستوى التعليم الذي يعد سمة مشتركة في بعض الدول النامية، هذا بالإضافة إلى عدم القدرة على التعامل مع الأرقام الأمر الذي يزيد من صعوبة تتبع وحساب التدفقات النقدية.¹

على سبيل المثال نذكر بعض التحديات والمعوقات التي تعيق عملية التمويل بالقرض المصغر في بعض الدول النامية.

أولاً: التحديات التي تواجه التمويل بالقرض المصغر في الهند:

من بين التحديات التي تواجه نجاح التمويل الأصغر في الهند ما يلي:²

❖ تحسين ضبط مؤسسات التمويل الأصغر.

❖ الإدارة السليمة لمؤسسات التمويل الأصغر.

❖ تحسين نظام الشفافية.

❖ تخفيض التكاليف.

¹ - عالية عبد الحميد عارف، مرجع سبق ذكره، ص 171.

² - عبد الله آدم عبد الله احمد، دور السياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر-دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية خلال الفترة من 2008-2017، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 50.

❖ استهداف الفقراء بصفة خاصة.

❖ تحسين البنيات التحتية.

ثانيا: التحديات التي تواجه التمويل بالقرض المصغر في الجزائر

تحديات ومعوقات متعلقة بالإطار التنظيمي: تتمثل فيما يلي:¹

✓ الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، والنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع.

✓ ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر نظرا لتركيز خبرتها في الأنشطة الأخرى المعتادة عليها، كما كانت الأجهزة المكلفة بالقرض المصغر من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع.

✓ غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.

✓ التعقيد والغموض في النصوص التشريعية والتنظيمية، فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، وصعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع أمرا بطيئا.

✓ عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

تحديات ومعوقات متعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر.²

❖ يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز تسيير القرض المصغر في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التسبيقات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الإختلالات والتأخيرات في عملية

¹ - ناصر مغني، مرجع سابق، ص53.

² - ناصر مغني، مرجع سابق، ص53.

التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

❖ ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

تحديات ومعوقات متعلقة بالفئة المستهدفة: وهي تتمثل فيما يلي:¹

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض.
- ترجيح النشاط التجاري والخدماتية الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج الذي يوفر مناصب شغل.
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة.
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع الخاصة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تحديات تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل المصغر عموما منها:²

- ✓ عدم تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو الوصول إلى الفئات الأقل حظا.
- ✓ عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدامة.
- ✓ عدم اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي.
- ✓ عدم استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر.
- ✓ خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية.

ثالثا: التحديات التي تواجه التمويل بالقرض المصغر في السودان

إن قطاع التمويل الأصغر في السودان يشكل حوالي 93% من جملة المنشآت في القطاع

الصناعي، وعادة ما يلجأ هذا القطاع للجهاز المصرفي للحصول على الأموال التي تمكنه من تنفيذ

¹ - آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة، يوم 17-08-2011، ص17، على الموقع www.Kantakji.com.

² - عبد الحكيم عمران ، محمد العربي غزي، مرجع سبق ذكره، ص05.

- مشروعاته المختلفة إلا أن نشاطه يواجه الكثير من العقبات ومن أهمها:¹
- عدم وجود مظلة إدارية وقانونية للتمويل الأصغر على مستوى الدولة.
- خطر ارتفاع الضرائب على قطاع الأعمال الصغيرة عموماً والتمويل الأصغر على وجه الخصوص.
- ضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر بما فيها المصارف.
- عزوف المصارف عن تمويل هذا القطاع بسبب ارتفاع تكلفة التمويل.
- اشتراط المصارف لتوفير ضمانات كافية عند التمويل يحول دون إمكانية حصول أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة على الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم وهذا ما يشكل تهديداً لاستمرارية المشروعات التي يتم تمويلها.
- اشتراط المصارف لعقد إيجار أو شهادة بحث للأرض التي يعمل عليها قطاع الأعمال الصغيرة يحول دون حصول هذا القطاع على تمويل من المصارف لأنه غالباً ما يعمل في محلات مؤقتة أو في المنازل.
- ضعف المبالغ التي توفرها المصارف لأصحاب المشروعات الصغيرة يحول دون تحقيق المنتج لأهدافه.
- بسبب ضعف التمويل المصرفي يلجأ عميل التمويل الأصغر إلى عدد من المصارف والدخول معها في التزامات مالية يحين أجلها في فترات متقاربة مما يصعب عليه عملية السداد.
- تفضيل المصارف للتمويل عبر صيغة المرابحة يدفع بالعملاء لتحديد فترة قصيرة للتمويل تفادياً لارتفاع تكلفة الإنتاج مما قد يؤدي بدوره إلى فشل السداد بسبب عدم بدء المشروع لإنتاجه بكفاءة وخلال هذه الفترة القصيرة.
- ضعف المتابعة لمشروعات التمويل الأصغر من قبل المصارف بسبب قلة عدد الموظفين.
- تركز معظم فروع المصارف بالمدن الكبرى بحثاً عن تحقيق الأرباح، في حين أن قطاع الأعمال الصغيرة والتنمية الاجتماعية يتمركز في الريف.
- نقص الخبرة في الجوانب الإدارية لدى معظم المتقدمين للتمويل الأصغر.

¹-بنك السودان المركزي ويونيكوز للاستشارات المحدودة، دراسة عن الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان، نوفمبر، 2007، ص11-12.

- ارتفاع تكلفة المواد الخام التي يستخدمها قطاع التمويل الأصغر بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية.

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات مرتبطة بشروط الإقراض

يمكن حصر تلك الشروط في شرطين أساسيين هما:¹

شرط يتعلق بتحديد الفئات المستهدفة من الإقراض وشرط يتعلق بسعر الفائدة وأقساط تسديد القرض.

أولاً: بالنسبة للشرط الأول

تشير بعض الدراسات الميدانية التي حاولت تقييم مشروعات القروض المصغرة إلى أن من استفاد من القروض المصغرة التي يدعمها البنك الدولي في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية من حيث تحسينها بدخول المقترضين، وقد خرجت تلك الدراسة بأن أسعار الفائدة من تلك المشروعات جاءت مرتبطة بدرجة الفقر بالنسبة للمقترضين حيث استفادت طبقة الفقراء الذين ينتمون إلى الشريحة العليا والشريحة الوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقراً، حددت الدراسة هذه النتائج المتحصل عليها استناداً إلى مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:

- ✓ كلما كان الأفراد أكثر شراء كلما تنوعت الفرص الاستثمارية وأما الفئة الأفقر فتميل إلى الاستثمار في عدد محدود من الاستثمارات.
- ✓ الفقراء الأوفر حظاً لديهم القدرة على المخاطرة في استثمارات أكثر ربحية من دون المخاطرة بالحد الأدنى اللازم لبقائهم على قيد الحياة.
- ✓ الفقراء الأوفر حظاً لديهم قدرة أكبر للوصول إلى السوق وجمع معلومات عنه.
- ✓ إذا لم يتم تحديد الكيفية التي سينفق فيها القرض، فإن فئة الفقراء الأشد فقراً يميلون إلى استفاد القرض لأغراض استهلاكية.
- ✓ عادة ما تخشى فئة الفقراء الأشد فقراً من الإقدام على أخذ قروض كبيرة حتى لا يضيعوا على أنفسهم فرصة الحصول على قرض آخر في حالة عدم تمكنهم من سداد القرض.

¹ - عالية عبد الحميد عارف، مرجع سبق ذكره، ص 171-172.

✓ الأسواق الريفية تتسم بقدرة استيعابية منخفضة -درجة تشبع سريعة- بحيث لا يتم استيعاب المنتجات الجديدة بسهولة، إضافة إلى عدم قدرة الفقراء الأشد فقرا إلى الوصول إلى الأسواق في المناطق الحضرية لتسويق منتجاتهم.

ثانيا: بالنسبة للشرط الثاني:

أسعار الفائدة وأقساط تسديد القروض ، وبالنسبة لأعباء القروض ، فتشير إحدى الدراسات إلى أن القروض المصغرة تبدو وكأنها عبء لا نهاية له لغالبية المقترضين، فهؤلاء يدفعون فوائد تتراوح بين 10-15% وأحيانا تصل إلى 18%، إلا أنه قد وجد أن معدل سعر الفائدة إذا حسبت بأسلوب تراكمي هما 27% و31% على التوالي هذا بالنسبة لبنك غراميين. وقد تصل إلى معدلات أعلى من ذلك في جهات أخرى (42% لسعر الفائدة و45% كتكلفة إقراض).

يمكن تفسير ذلك بأن القسط الأول لتسديد القرض لا بد من دفعه قبل الأسبوع الأول من تسلم القرض. ولا يمكن توقع أن يحدث توليد لدخل إلا من خلال الاندماج في نشاط تجاري صغير. وقد لجأ الكثير (75%) من المقترضين إلى سداد القسط الأول من واقع ما تسلموه من قرض أو من مدخرات سابقة أو من دخول أعضاء الأسرة الآخرين من مصادر لا علاقة لها بالقروض متناهية الصغر. كما أشار نصف المقترضين إلى أنهم واجهوا صعوبات في سداد القروض.

تشير بعض الدراسات إلى أن المقترضين فشلوا في الحصول على دخول تخرجهم من دائرة الفقر، وإن أشار البعض إلى ترديهم إلى حالة أكثر فقرا.¹

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات مرتبطة بعلاقات القوى في المجتمع

يرجع نجاح الإقراض متناهي الصغر إلى السياق الاجتماعي وعلى الأخص منظومة علاقات القوى السائدة. فالفقراء يستمرون في فقرهم ، بسبب عدم التوازن في توزيع القوة على المستوى المحلي والقومي والدولي، فوضع الفقراء الذي يكسبهم أية قوى نسبية يدفعهم إلى العمل لتحقيق صالح من يملك السيطرة على الأرصدة المولدة للدخل. وفي دراسة لإحدى المؤسسات البحثية في بنغلاديش تم تقدير حجم المعونات الخارجية التي حصلت عليها بنغلاديش خلال الستة والعشرين عاما المنصرمة بأكثر من 30 بليوناً من الدولارات، ولكن قدرت الدراسة نسبة الأموال التي لم تنفق داخل بنغلاديش من تلك المعونات

¹ - عالية عبد الحميد عارف، مرجع سابق، ص172.

بحوالي 75%، حيث تم إنفاق هذه النسبة على شراء المعدات والآلات وفي الاستعانة بالخبراء من الدول المانحة ذاتها.

فالغالبية العظمى من الدول الغنية تقوم باستخدام ميزانيتها المتخصصة للمعونة الأجنبية في توظيف عمالتها وبيع منتجاتها، كل ذلك يحدث تحت ما يسمى ببرامج التخفيف من الفقر. أما نسبة الـ 25% المتبقية والتي

من المفترض أن تنفق داخل بنغلاديش، فغالبا ما تجد طريقها مباشرة إلى شريحة صغيرة تشمل ابرز الموردين المحليين والقائمين على إبرام الصفقات والخبراء والاستشاريين.¹

هكذا وجد أن الفئة الوحيدة التي تستفيد حقيقة من تلك المعونات هي الفئة التي تضم من هم أغنياء بالفعل. فالمعونات الأجنبية أضحت نوعا من أنواع الأعمال الخيرية الموجهة لطبقة الأغنياء وذوي النفوذ بينما تزداد طبقة الفقراء فقرا. فإذا أريد لأموال المعونة أن يكون لها تأثيرها الإيجابي على حياة الفقراء فلا بد من إعادة هيكلة عملياتها بحيث تصل مباشرة إلى الفقراء. وعلى مستوى المشروعات يمكن تصنيف المشكلات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر إلى مشكلات تمويلية ومشكلات غير مالية ومشكلات تنظيمية وقانونية. تتمثل في:²

المشكلات التمويلية: تتمثل في محدودية رأس المال الذي يمكن أن تحصل عليه المنشآت متناهية الصغر بشكل لا يتناسب مع احتياجاتها، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات المؤسسية التي تستطيع استغلال تلك الموارد بشكل فعال.

المشكلات غير المالية: تنقسم إلى قيود على المدخلات والتي ترتبط بنقص العمالة الماهرة وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج ومكان العمل، إلى جانب معوقات التسويق التي تعود إلى محدودية قنوات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات والمهارات التسويقية.

¹ - وزارة التجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: نموذج الشباك الواحد، جانفي، 2002، ص 16-24.

² - وزارة التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

أما المشكلات التنظيمية والقانونية: فرغم مواجهة كافة الأعمال الخاصة لمثل تلك المعوقات إلا أن المشروعات متناهية الصغر -على وجه الخصوص- غير مؤهلة للتعامل مع تلك المشكلات الناشئة عن اللوائح التنظيمية والشبكات البيروقراطية. ففي مصر - على سبيل المثال - نجد انه من اجل تأسيس منشأة صغيرة يتعين على صاحبها اتخاذ عدة إجراءات للحصول على كثير من الموافقات والتي تشمل: تراخيص إنشاء وتشغيل المنشأة، وتراخيص التأسيس وتسجيل الموقع، وطلبات الإعفاء الضريبي... الخ. وللحصول على التراخيص والموافقات فانه على أصحاب المنشآت الخضوع الى 18 قانون على الأقل، بالإضافة إلى خضوع عملية التسجيل إلى أكثر من 100 قرار جمهوري ووزاري وقرار رئيس الوزراء بالإضافة إلى القرارات التي يصدرها المحافظون أو المستويات المحلية. ويقدر الوقت اللازم لإنهاء هذه الإجراءات بحوالي عام كامل. وتجدر الإشارة إلى أن المنشأة كلما كانت اكبر حجما كلما زادت قدرتها على تجنب الالتزام بهذه اللوائح التنظيمية؛ مما يعني المزيد من المعوقات أمام نمو المنشآت متناهية الصغر.¹

¹ -وزارة التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

خلاصة الفصل:

ومما سبق يمكننا القول بان أهمية وفعالية القرض المصغر المختلفة تكمن في كونه يساهم في كسر حلقة الفقر المفرغة وإدخال المستفيدين منه ضمن دائرة الأعمال، حيث تزايد الاهتمام بموضوع القرض المصغر نظرا للأهمية الاجتماعية والاقتصادية وفعاليتها من خلال خلق مناصب شغل وفتح فرص جديدة أمام الكفاءات ودعمهم لأجل الحد من ظاهرة البطالة. كما أن القرض المصغر يمثل أداة فعالة في المعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة، حيث انه يوفر خدمات مالية تشمل فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل المحدود، وهذا المبدأ تمت تجربته في البلدان النامية والدول المتقدمة على حد سواء وذلك لتخفيف وطأة البطالة حول العالم من خلال منحهم فرصة الاقتراض عن طريق آلية القروض المصغرة للفئة المهمشة أو المقصية، بالرغم من أهميته الكبيرة في مكافحة البطالة والحد منها، إلا أنه تقف في طريقه تحديات ومعوقات حتى وإن اختلفت أسبابها فإنها تتشابه في آثارها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تعد البطالة مشكلة تمس كثير من البلدان في الوقت الراهن، كما أنها من بين أهم المشكلات التي تؤدي إلى حدوث اختلالات اقتصادية عالمية، وأن انتشارها يعد مؤشرا هام لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي، وتعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر التي استحوذت على جزء كبير من الدراسات والاهتمامات من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين، حيث كانت مجمل الأبحاث والدراسات لديهم هدفها تفسير هذه الظاهرة وسعيها إلى الرفع من نسب التشغيل وتخفيض حجم ونسب البطالة التي أصبحت تهدد جميع المجتمعات لما ينتج عنها من آثار سلبية تؤثر سلبا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي. ولفهم هذا المشكل ارتأينا لتقسيم فصلنا هذا إلى دراسة هذه الظاهرة من خلال ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: ماهية البطالة؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة؛

المبحث الثالث: قياس البطالة، أسبابها وآثارها؛

المبحث الأول: ماهية البطالة

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية كما أنها تعتبر مشكلة عالمية، تحدث اختلالات سلبية في جميع المجتمعات حيث توجد نسب متفاوتة وتزيد معدلاتها خاصة في الدول النامية حيث من الصعب تحقيق التوظيف التام لجميع أفراد المجتمع لذا قمنا بالتطرق في هذا المبحث إلى بعض مفاهيم البطالة، وكيفية قياسها من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بظاهرة البطالة، إلا أنها تدور حول معنى ومضمون واحد، ونذكر من بينها:

أولاً: المفهوم العام للبطالة: إن البطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي وتعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية لها أبعاد تاريخية، وتعني وجود فئة نشيطة بدون عمل أي قادرين على العمل ولا يعملون بسبب عدم وجود فرص للعمل بالرغم أنهم يبحثون عن العمل بشكل متواصل وجدي.¹

ثانياً: مفهوم البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: عقد هذا المكتب في سنة 1982 ملتقى دولي حول إحصائيات العمل والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالاً كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية وهي:²

المعيار الأول: "بدون عمل": ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان يعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة.

المعيار الثاني: "متاح للعمل": لكي يعتبر الشخص عاطل عن العمل يجب أن يكون متاحاً للعمل، يعني أن يكون قادراً أو مستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث عن العمل.

المعيار الثالث: "يبحث عن العمل": يطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة وهذا لدلالة على جدية البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل.

¹ - خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص16.

² - ناصر دادي وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 46-47.

رابعاً: التعطيل هو الوجه الآخر من العملة قياساً على أن وجهها الأول هو البطالة ويشمل بصفة أساسية انعدام العمل المتاح، أما الأشخاص الذين ينتمون إلى القوة البشرية القادرة على العمل وتتوفر لديهم بالفعل الرغبة في العمل والقدرة عليه والاستعداد لأدائه؛

المطلب الثالث: أنواع البطالة هناك اختلاف وتباين حول تصنيف أنواع البطالة، وسوف نتطرق إلى كافة هذه الأنواع التي تناولتها مختلف الأدبيات الاقتصادية.

أولاً: البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، أي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل التي قد يستغرقها كلا من البطالين وأيضاً أصحاب الأعمال في بحثهم عن العمال. ويتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أي بلد بتدفق الأفراد من وإلى سوق العمل وسرعة الحصول على منصب عمل، أين تتحدد هذه السرعة تبعاً للمؤسسات الاقتصادية القائمة وتؤثر التغيرات في هذه المؤسسات على مستوى البطالة الاحتكاكية، كما نجد أن هذا النوع من البطالة قليل الاهتمام لدى الاقتصاديين لأنها تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات بحيث أنها تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل.¹

ثانياً: البطالة الهيكلية: يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.²

تعرف البطالة الهيكلية على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير في الهيكل الاقتصادي، أو بمعنى أدق الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير تقنيات الإنتاج أو انتقال الصناعات إلى أماكن أخرى للتوطن، وهذه من نتائج طفرة التكنولوجيا الحالية من سبعينيات القرن الماضي خاصة.³

¹ - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص235.

² - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر، 1998، ص27.

³ - ناصر دادوي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص52.

وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منها:¹

-زيادة النمو الاقتصادي ودرجة التحديث التقنية تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة، ويؤدي ذلك إلى زيادة العمليات والمدخلات وتنوعها مما يؤدي إلى التغير في هيكل الطلب على المواد الخام، العمالة، رأس المال، المنتجات... الخ؛

-التغير الهيكلي في سوق العمل الناتج عن دخول يد عاملة جديدة من الشباب لا تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات التي تتطلبها الوظائف المتاحة؛

-الاستثمار الأجنبي في الدول النامية للاستفادة من انخفاض التكاليف بسبب توفر المواد الأولية الخام، اليد العاملة الرخيصة، الامتيازات الضريبية وعدم تحمل تكاليف التلوث البيئي... الخ، وينتج عن ذلك بطالة هيكلية للعمال الذين كانوا يشتغلون بها في البلد الأم؛

ثالثا: البطالة الدورية (العابرة): تحدث عندما تقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل وهي مرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج مما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال.²

وعلاج هذا النوع من البطالة يتطلب إتباع سياسات اقتصادية تختلف من الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، على أن الدول المتقدمة تتبع السياسات التوسعية من أجل زيادة مستوى الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب والتقليل من الواردات، أما الدول النامية فيرجع سبب انخفاض الطلب الكلي فيها إلى انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستويات الإنتاج، فيكون استغلال الموارد المعطلة يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي.³

رابعا: البطالة السافرة (الصريحة): يمكن أن تكون البطالة السافرة بطالة احتكاكية ودورية وهيكلية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، ويتزايد هذا النوع من البطالة نتيجة عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة النمو السكاني السريع.⁴

¹ - نفس المرجع السابق، ص 52.

² - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 29.

³ - مندي بن شهرة، مرجع سابق، ص 234.

⁴ - مندي بن شهرة، مرجع سابق، ص 234.

خامساً: البطالة المقنعة:¹ وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل، بحيث لا يتأثر حجم الإنتاج بفقدان أو التخلي عن العمالة الزائدة أو بمعنى أن الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال تعادل الصفر، ويمكن في هذا الصدد رصد مفهومين لهذا النوع من البطالة:

النوع الأول: تتمثل في الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى؛

النوع الثاني: أن الأفراد الذين يشتغلون أعمالاً تتعدم فيها الإنتاجية، بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة بينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج، أي أن الإنتاجية الحدية لهم تكون معدومة.

ومن بين أسباب حدوث هذا النوع من البطالة نجد الزيادة السكانية مما يؤدي إلى زيادة العمالة في مجالات العمل المختلفة، ومن ثم تضائل الإنتاجية الحدية للأفراد.

ومن جهة أخرى السياسة الاجتماعية للحكومة، مما يؤدي إلى الاكتظاظ بمواقع العمل وبالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة، الأمر الذي يؤثر سلباً على مردودية المؤسسة باعتباره يضحك التكاليف.

سادساً: البطالة الموسمية: والتي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية، فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها مثل القطاع السياحي و الزراعي ويقل الطلب على اليد العاملة في هذه القطاعات خارج مواسمها فيرتفع معدل البطالة تبعاً لذلك، كما نجد البطالة الموسمية تشترك مع البطالة الدورية في أن كل منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً.²

سابعاً: البطالة الإجبارية: وهي التي تحدث عن طريق تسريح العمال بشكل جبري، وبالتالي لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصاً للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الأجر السائد، ويمكن أن يكون هذا النوع من البطالة بطالة هيكلية أو احتكاكية أو موسمية.³

¹ - ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص 54.

² -مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص193.

³ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص238.

ثامنا: البطالة التكنولوجية: وتسمى البطالة الفنية كذلك، وسببها إدخال التكنولوجيات الجديدة لتحل محل اليد العاملة، أي الاستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية.

وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.¹

تاسعا: البطالة الاختيارية: وهي بطالة من يقدر على العمل، ولكنهم يجنحون إلى القعود ويستمترون في الراحة، ويفضلون العيش عالية على غيرهم.²

أي أن البطالة الاختيارية تشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، ووضحه البعض بشكل أوسع فقال: "تتمثل البطالة الاختيارية في اختيار الفرد الفراغ بدلا من العمل واكتساب الأجر الإضافي الذي يحصل عليه، لأنه يصبح العزوف عن العمل مفضلا عن بذل المزيد من الجهد."³

عاشرا: بطالة الفقر: هي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة العمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة الدول قليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية، كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى "دول الإرسال" والدول المضيفة لهذه العمالة "دول الاستقبال".⁴

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

لقد تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة وذلك لمحاولة إيجاد تفسير وتوضيح لأسبابها وطرق معالجتها، وهذا بتنوع واختلاف المذاهب والمدارس الاقتصادية. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تفسير البطالة من خلال النظريات: الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، الكنزوية، وأخيرا النظريات الحديثة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية النيوكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية في تحليلها على المدى الطويل، أما النظرية النيوكلاسيكية فتقوم في تحليلها على التوازن العام وتتمثل فيما يأتي:

¹ - نفس المرجع، ص 238.

² - إبراهيم محمود عبد الراضي، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص 46.

³ - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 55.

⁴ - خالد وصفي الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظريات والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 270.

أولاً: النظرية الكلاسيكية: ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، وظلت الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي)، حيث أن تحليل هذه النظرية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة، حيث تركز النظرية على ثلاث فرضيات ضمنية وهي:¹

-فرضية تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمراً ضرورياً لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالترقية بين الأجراء؛

-حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل؛

-وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الانتقال على مستوى السوق لتحديد شروط العمل؛

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل أي لا مجال لوجود بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكي، لقد فرق اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، ويرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، وبالتالي فإن حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية فإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون اختيارية، ويقر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور من أجل التوازن في هذه الحالة تستمر البطالة الإجبارية طالما كان التدخل في السوق أدى إلى الجمود الأجر الحقيقي في الاتجاه التنازلي.²

وبافتراض أن مستوى الأجر الحقيقي أعلى من مستوى الأجر التوازني، فإن ذلك سيعكس فائض من عرض العمل، وهذا الفائض من شأنه أن يدفع الأجر الحقيقي إلى الانخفاض، الأمر الذي يدفع إلى التمدد في

¹ - فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004-2005، ص14.

² - نوال بن فايزة، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008-2009، ص16.

الطلب حتى يستوعب هذا الفائض تماما، وبافتراض أن المستوى التوازني للتوظيف لم يكن عند مستوى التوظيف الكامل، أي أن هناك قوة عاملة راغبة في العمل وساعية إليه، فمعنى ذلك أن توظيف هذه القوى سيؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل، وبالتالي فإن المنتجين لن يوظفوها إلا عند أجر حقيقي أقل، وينطوي هذا الأجر الحقيقي على فائض في الطلب من شأنه دفع الأجر الحقيقي نحو الارتفاع حتى يتحدد المستوى التوازني للتوظيف، وإن وجدت عند هذا المستوى بطالة فإنها تكون اختيارية.¹

فالمدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها تكون بطالة اختيارية، نظرا لرفض العاطلين العمل بالأجر السائد في السوق.²

يعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل، وهكذا لا تبرز البطالة كصورة مجسمة للاختلال في سوق العمل إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم آلية السوق بإصلاح هذا التوازن واختفاء البطالة، فوجود البطالة بين العمال تدفعهم للتنافس على فرص العمل المتاحة والقبول بالأجر السائد، مما يعني قبولهم أجورا أقل، وانخفاض الأجور يترجم إلى انخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حينئذ البطالة.³

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

إن النظرية الكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها قانون ساي للأسواق كما اعتبرت أن التغيير التكنولوجي ذو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي لكن الواقع يثبت العكس حيث أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة، إن تحل محل العامل في أحيان كثيرة.⁴

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص التي تميز هذه السوق منها تباين مستوى العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق، ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها

¹ - نفس المرجع السابق، ص 240.

² - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 34.

³ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 240.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 241.

بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكية من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك، ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظيف الكامل، فهذا يعني أن هناك فائض في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض، وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاض في سعر الفائدة، وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائياً.¹

وقد ظل هذا الفكر مسيطراً على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكن انهار في ظل أحداث الكساد العالمي العظيم، مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية متمثل في النظرية الكنزوية.²

المطلب الثاني: النظرية الكنزوية

أثرت أزمة الكساد 1929 في تغيير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، ولعل أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تقام ظاهرة البطالة، ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكنزوية سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً.³

توصل كينز إلى أن حالة اقتصاد الرأسمالية هو اقتصاد البطالة وتعجز آليات السوق على استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق ورمها ثانية.⁴

ما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكنزوية أنها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي، ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها كينز دالة في

¹ - نفس المرجع السابق، ص 241.

² - مصطفى يونس كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014، ص 235.

³ - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 337.

⁴ - سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 237.

الأجر الأسمى، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع إذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض أجورهم الاسمي.¹

"ومما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفق لهذا التحليل أحيانا بطالة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف، ومن ثم يصبح التوازن عند مستوى التوظيف الكامل إلا بمحض الصدفة، ولذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف علاج القصور في الطلب الكلي، لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية".²

المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

من أهم هذه النظريات نظرية البحث عن العمل، ونظرية اختلال سوق العمل، ونظرية تجزئة سوق العمل حيث عملت هذه النظريات على تغيير الاختلال في سوق العمل نتيجة بروز ظاهرة البطالة.

أولا : نظرية البحث عن العمل: تركز هذه النظرية على تغيير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، وهذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات.³ وتتم عملية البحث هذه بسمتين أساسيتين:⁴

الأولى: تتمثل في أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العامل والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال.

الثانية: فتمثل في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات، وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.

¹ - عبد الغاني ددان وعبد الرحمان محمد بن طاجين، دراسة قياسية لمعادلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 177.

² - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 270.

³ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 244.

⁴ - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 47.

فمن وجهة نظر هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم، والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة ملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن، بالتالي فالبطالة في هذه الحالة هو سلوك اختياري كما أن هذه البطالة (الاحتكاكية) تعتبر ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، كما أنها تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل، ويتوقف طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وفي حالة الرواج الاقتصادي، فإن البطالة تطول نتيجة ثقة الأفراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة، وعلى العكس في حالة الكساد الاقتصادي، كما أن الداخلين الجدد في سوق العمل وخاصة الفئة الشبابية نظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وبالتالي يتعرضون لفترة بطالة أطول من غيرهم.¹

ثانياً: نظرية اختلال سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي E.Malin Nand كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما سوق السلع وسوق العمل، وتبقى هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، يرجع إلى عجزها عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع². إذن يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما:³

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في العرض عن الطلب في كل من سوق العمل وسوق السلع وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع معدلات الأجور، وإنما لقصور الطلب في سوق السلع، وبعبارة أخرى فإن أصحاب العمل أو رجال الأعمال يحجمون عن تشغيل عدد إضافي من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج التي ستترتب على الزيادة في التشغيل لن تجد من يشتريها، ونتيجة لتشابك هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناجمة عن انخفاض الطلب الفعال في التحليل الكينزي، توصف البطالة في هذه الحالة بأنها بطالة كنزوية.

¹ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 245.

² - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 35.

³ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 246-247.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعروض من السلع عن الطلب عليها، تكمن أسباب البطالة في هذه الحالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة المعروض من السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية، وانخفاض أرباح رجال الأعمال، ونجد تشابها بين هذه النظرية وجوهية التحليل الكلاسيكي مما يدفع إلى توصيف البطالة في هذه الحالة بأنها بطالة كلاسيكية.

والجديد في هذه النظرية، استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكنزوية. وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.¹ وإن كانت هذه النظرية قد نجحت في التعريف بأسباب البطالة من الناحية النظرية، فإنها لم توفق في تقديم السياسات الاقتصادية التي يجب إتباعها لمواجهة هذه المشكلة، كونها تتحاشى العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر فترات متتالية لأن تحليلها يركز على المدى القصير، كما أنه يصعب تحقيق فرضية كل من تجانس العمل ووجود سوق واحدة للسلع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن البطالة لا تقتصر على النظرية الكلاسيكية أو الكنزوية، لأن هناك أنواعا عديدة من عناصر العمل، ومن أسواق السلع، وبالتالي فإن علاجها عن طريق رفع الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الأجور سيؤدي إلى تفاقم البطالة الكلاسيكية، نتيجة تخفيضها لمعدل الأرباح بدلا من رفعها.²

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل على إثر إجراء العديد من الدراسات الميدانية في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات، التي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التقسيم أو التجزئة على أساس الجنسية، النوع، السن، المستوى التعليمي.³ وتبقى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو حد الفروض الأساسية في النظرية التقليدية، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، كما تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيسي وسوق ثانوي، كما تفترض أن عنصر

¹ -علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص53.

² - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص36.

³ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 248.

العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلال السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما؛ وهما:¹

النوع الأول: السوق الرئيسي وهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار؛

النوع الثاني: السوق الثانوية وهي سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل فضلا عن ذلك فإن العمالة التي تنتمي إلى هذا السوق هم من الأفراد المهمشين كالنساء والشباب والمهاجرين والذين يتقاضون أجورا زهيدة وشروط عمل رديئة ومناصب العمل فيها غير مستقرة، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الانقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق؛

ونود أن نشير إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل في الدول المتقدمة، وأكبر في الدول النامية، وذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوية فيها أكبر مقارنة بالدول المتقدمة.²

ولإشارة هناك نظريات أخرى مفسرة للبطالة لم يتم التطرق لها نظرا لقلّة أهميتها مقارنة مع النظريات التي سبق وذكرناها.

المبحث الثالث: قياس البطالة، أسبابها وأثارها

لقد ارتأينا تخصيص هذا المبحث لمعرفة أسباب البطالة وطرق قياسها وأبرز الآثار المترتبة عنها لما لها من أهمية كبيرة حيث أن ظاهرة البطالة تعتبر من القضايا المهمة والتي أخذت جانبا كبيرا من اهتمام الباحثين والدارسين الاقتصاديين.

¹ - مندي بن شهرة، مرجع سابق، ص248.

² - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص56.

المطلب الأول: قياس البطالة

من الضروري معرفة معدل البطالة لأهمية مؤشره في الدراسات ورسم البرامج الاقتصادية، فهو مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع العمل. وارتفاع معدلات البطالة يعني أن فرص العمل محدودة وأن الاقتصاد لا يعمل بكامل طاقته. مع الإشارة إلى أن طريقة قياس البطالة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:¹

-الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصادياً؛

-الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أشهر، أسابيع)؛

-كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛

-التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة، وطرق جمعها؛

ويُقاس معدل البطالة وفق مقياسين أساسيين هما: المقياس الرسمي والمقياس العلمي للبطالة.

أولاً: المقياس الرسمي للبطالة.

يعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:²

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{قوة العمل}) * 100$$

وبشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة، أي أن:

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

وبالتالي تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي:³

➤ **العاملون:** ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية (خاصة) لكل الوقت أو لبعضه، سواء كان عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك في مجالات مدنية، أو مجالات عسكرية؛

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 49.

² - إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009، ص 110.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص 310.

➤ **المتعطلون:** ويتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

ويلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة، وهي:¹

- الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة، وهو الأمر الذي يختلف من دولة لأخرى، وفقا لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، وكذلك الأفراد فوق سن معينة، وهي سن التقاعد؛
- الأفراد غير القادرين على العمل مثل: المرضى، والعجزة، وكذلك غير المحتاجين للعمل لأسباب مختلفة كالطالبة.

ما يعاب على هذا المقياس أنه يركز على البطالة السافرة فقط ويهمل الأنواع الأخرى، رغم ذلك يعتبر أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا والمقياس الذي تأخذ به كافة الدول وكذلك منظمة العمل الدولية.

ثانيا: المقياس العلمي للبطالة.

وفقا للمقياس العلمي فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع إذا كان الناتج المحتمل معادلا للناتج الفعلي، أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل؛ فإن هذا يعني وجود بطالة إما لعدم الاستخدام الكامل للعمالة، أو لعدم الاستخدام الأمثل لها.²

والاستخدام الأمثل لقوة العمل، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع ومن ثم يمكن القول أن:³

$$\text{الناتج المحتمل} = \text{قوة العمل} * \text{الإنتاجية المحتملة}$$

المطلب الثاني: أسباب البطالة

هذه الأسباب قد تتشابه وقد تختلف من نوع لآخر. فهي تشترك مثلا في الأزمات الاقتصادية وتختلف في غيرها. فمثلا أسباب البطالة المقنعة تختلف عن أسباب البطالة الفنية وهكذا...

وعموما فالأسباب تنقسم إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية.

¹ - سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص05.

² - أمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص256.

³ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص281-282.

أولاً: الأسباب الداخلية: أبرز هذه الأسباب نبرزها فيما يلي:¹

- توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة، ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد من مشكلة البطالة؛
- تغير بعض الناس أعمالهم فيتنقلون من وظيفة لأخرى، ومن صناعة لأخرى، وخلال فترة الانتقال هذه التي تستغرق وقتاً، فإن الناس يكونون في حالة بطالة؛
- تغيرات في عدد الناس الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف؛
- الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة، فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام آلاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع، مما أدى إلى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين، وبالتالي شبح البطالة يتجدد ويتزايد.
- التخلف الاقتصادي في الدول النامية، وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم الاجتماعي (السكاني) كلما زادت نسبة البطالة ارتفاعاً ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب بسوق العمل فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة القوى العاملة، وبالتالي زيادة الراغبين في الحصول على فرص عمل؛
- عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية، حيث أن هذا الأمر أدى إلى انتشار البطالة في تخصصات معينة علماً إن جهات أخرى في الدولة بحاجة إلى تخصصاتهم؛
- كما يمكن أن نذكر من الآثار ما يلي:²
- المحسوبة وبروز المنتفعين في بعض المراكز الإدارية الذين ساهموا في تهميش جزء كبير من الكفاءات وبالتالي تثبيط الطاقات وتحويلها إلى بطالة مهمشة لا عمل لها؛
- زيادة ساعات العمل الإضافية التي بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية في القطاع الإنتاجي 73 ساعة للعامل الواحد في شهر أبريل 1996، وكان متوسط العمل لكل فرد في حدود 9 ساعات إضافية في الأسبوع وقد وجد في دراسات اقتصادية أن حوالي 20 من ساعات العمل الإضافية يمكن تحويلها إلى وظائف مجدية اقتصادياً وسياسياً وإدارياً، مما يحد من مشكلة البطالة دون الإخلال بتوازن الاقتصاد وسوق العمل؛
- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل ، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج وتنفيذ مشروعات جديدة؛

¹ - صالح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقير التكنولوجي في العالم الثالث، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص90.

² - جون فيليب ويرنت، الرخاء بدون تضخم، مكتبة القاهرة الحديثة، ترجمة حسين عمر، القاهرة، مصر، ص166.

- اعتماد سياسة التقويم الهيكلي لتدبير الأزمة التي تقوم على مجموعة من التدابير الانكماشية التي تقود مباشرة إلى تفاقم البطالة كتقليص دور الدولة لتوفير فائض اقتصادي لسداد المديونية والتخلي عن القطاع العمومي عبر فتح المجال أمام الخصوصية والمراهنة على القطاع الخاص الأجنبي لحلول محل الدولة، وما تبعه من تسريحات جماعية لليد العاملة؛
- عدم التحرك الفعال للبطالة في البحث عن العمل، وهذا قد يرجع إلى التهاون أو قلة الشجاعة؛
- الظروف المناخية والعادات الاجتماعية تؤدي إلى البطالة، فمثلا عمال الزراعة والبناء والحراسة يعانون من بقائهم بلا عمل خلال جزء من السنة؛
- نظرة القصور التي ينظر إليها المجتمع لأصحاب الأعمال الحرفية، والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية؛ ومنها أيضا:¹
- عدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب ندرة المنظمين وضآلة المدخرات وسوء توجيهها وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي والتخلف التكنولوجي، الذي يربط المنتجين في الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية في الإنتاج؛
- ثبات الأجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وتضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو الانتقال من صناعة لأخرى؛
- الافتقار إلى المهارات الأساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية في مجال الصناعات التحويلية؛
- من هنا نجد أن الأسباب الداخلية ترجع بالدرجة الأولى إلى سوء التخطيط وفشل السياسات التنموية والاستثمارية التي انتهجتها الدولة، ما زاد من انتشار البطالة بمختلف أشكالها.
- ثانيا: الأسباب الخارجية:** من أهم الأسباب الخارجية التي تؤدي إلى البطالة نجد:²
- 1. سياسة الاستدانة الخارجية، وذلك في غياب أية مراقبة ديمقراطية شعبية لجدوى هذه الاستدانة ولمجالات توظيفها، فاختيار التمويل الخارجي بعيدا عن تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخليا وعن أي مراقبة ديمقراطية حقيقة يؤدي إلى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية وبالتالي إلى تراجع الاستثمار والتشغيل؛

¹ - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص16.

² - زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص80.

2. طبيعة الاقتصاد إذا كان متجها إلى الخارج، والقائم على التصدير والاستيراد بدلا من المراهنة على تنمية السوق الداخلي، فهذه السياسة تؤدي إلى ازدواجية صارخة بين مدن نامية وأخرى مهمشة ينعدم فيها أي استثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة البطالة في الدول المهمشة؛
3. هيمنة سياسة العولمة على اقتصاد الدولة فينتج عنه خصوصية ونقل ممتلكات الشعب للرأسماليين وبالتالي فقدان الدولة لاستقلالها الاقتصادي، كما أن هذه السياسة تؤدي إلى توسيع دائرة التهميش ومرونة الشغل، وإعادة النظر في معايير العمل وبالتالي إلى تسريح العمال، إلى جانب ذلك فإن هذه السياسة تؤدي إلى فشل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقضاء على الأسواق المحلية والجهوية، وخلق مناطق للتبادل الحر الخالية من أي قانون شغل؛
4. انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة وارتفاع أسعار المواد المستوردة، حيث نجم عن ذلك صعوبات اقتصادية، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وزاد في أرقام البطالة؛
5. اختلال التوازنات الداخلية والخارجية نتيجة اتجاه سياسة الميزانية لخدمة مصالح رأس المال على حساب العمل وما يرتبط بذلك من امتيازات ضريبية وعينية للمستثمرين الأجانب، وتكريس عائدات الميزانية لخدمة الدين الداخلي والخارجي على حساب الاستثمار، فهذه السياسة تعبر عن مدى النهب الذي يتعرض له الادخار الوطني الذي يتم تحويله عبر عدد من القنوات لفائدة رأس المال الدولي، وهو ما يكرس مزيدا من ضعف النمو والتخلف وتفاقم البطالة؛
6. التقدم والتغير المتلاحق في مجالات التكنولوجيا، والتعليم والتصنيع، بل وفي المجالات الاقتصادية والسياسية المطبقة؛
7. التقنيات المتطورة، إذ أنها ساهمت في زيادة حدة البطالة حتى في الاقتصاديات المتقدمة نتيجة لاستخدام الأنشطة كثيفة رأس المال وضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية، مما أدى إلى ابتداء لحالة التوظيف الكامل بمفهوم مستحدث يطلق عليه (المعدل الطبيعي للبطالة أو البطالة المقبولة اجتماعيا) وبمقتضى ذلك المفهوم وصل البعض إلى حد إعطاء مشكلة التضخم أولوية في الاهتمام قبل الخوض في مشكلة البطالة وحلها.¹

المطلب الثالث: آثار البطالة

رغم كثرة هذه الآثار إلا أن الأغلبية الساحقة من المهتمين بهذا المجال أجمعوا على أنها تنقسم إلى آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.

¹ - احمد ماهر، تقليل العمالة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص81.

أولاً: الآثار الاقتصادية:

- 1- يمثل الشخص العاطل عن العمل عبئاً اقتصادياً على أسرته وعلى مجتمعه وعلى الدولة في آن واحد حيث أن هذا الشخص يعد مستهلك للموارد بجميع أنواعها من غذاء وكساء ومواصلات ودواء وسكن وتعليم بالمجان وقت أن كان طالباً؛
- 2- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجاً لدى أفرادهِ والإنتاج مرتبط بالعمل والعكس صحيح؛¹
- 3- انخفاض قيمة الإنتاج الذي كان بالإمكان تحقيقه والدخل الذي كان للمتطلين الحصول عليه وفي هذه الحالة يلجأ المتعطلون عن العمل إلى إنفاق ما سبق وإن ادخروه وانخفاض الدخل أو عدم وجود دخل يترتب عليه مستوى الإنفاق ومن ثم يؤثر كذلك على صحة الأفراد مما يترتب عليه انخفاض إنتاجيتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى؛²
- 4- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنتج عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لان البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وعليه تدني المستويات المعيشية بسبب انخفاض الأجور؛
- 5- وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ومنه يمكن استخلاص أن الآثار السلبية على الاقتصاد هي انخفاض معدل نمو الناتج الإجمالي والتنمية الاقتصادية؛³
- 6- تخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب بل تأكلها وإصابتها بالاضمحلال، حتى لو عاد إلى العمل لاحقاً فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء؛⁴

¹ - أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية (الأسباب، الآثار والحلول)، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008، ص53.

² - مجيد علي حسن وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص332.

³ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص335.

⁴ - حسام داود ومصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص261.

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

نجد للبطالة آثار اجتماعية خطيرة ومتعددة تسعى أغلبية الدول خاصة النامية منها للتقليل من هذه الآثار والحد منها وهذا لتفادي انعكاساتها السلبية على المجتمع، ونذكر من هذه الآثار مايلي:

1- **الهجرة:** إن تجريد الإنسان من حقه في العيش الكريم يولد لديه شعور بأنه في المكان الخطأ وغريب في وطنه الذي لم يوفيه حقه في العمل، فتكون الهجرة بمثابة صمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار رغم عدم سهولته اجتماعيا ونفسيا.¹

2- **الفقر:** الفقر هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعا لحاجته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية. وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته، كما أنه جريمة يجرد الإنسان من إنسانيته، فالفقير المحروم العريان الذي لا يجد مأوى، والذي لا يتوفر له ما يحفظ عليه أدميته وكرامته، يكون معرضا بلا شك للانهيال الذي قد يقوده إلى الكفر بأي شيء، بما في ذلك الكفر بنفسه وقيمه و مجتمعه ووطنه.²

3- كما أن للبطالة تأثير سلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة، ومما شك فيه أن لهذا الشعور تأثير مدمر فيه على المجتمع المتعطل.³

ثالثاً: الآثار السياسية:

نجد للبطالة تأثير على المجتمع من الناحية السياسية، ذلك بظهور التيارات السياسية حسب المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المواطنين في هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في المجتمع فتبدأ بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن، فأصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمراً حتمياً لضمان سلامة الدولة وهدفا رئيسيا لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة الاقتصادية وعلى الاحتفاظ بصلاية كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي الفقر والجوع والحرمان.⁴

¹ - احمد حويطي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص134.

² - نفس المرجع، ص133.

³ -مجيد علي حسن وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص332.

⁴ - محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة(أساليب الموجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي)، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003، ص87-88.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للبطالة حيث توصلنا إلى انه بالرغم من تعدد تعاريف البطالة إلا أن جوهرها واحد وتتعلق من مفهوم مشترك، وبعد سردنا للنظريات المفسرة للبطالة اتضح لنا أن هناك جدلا قائما بين الاقتصاديين والمفكرين والباحثين حول هذا الموضوع فالنظرية الكلاسيكية تفترض أنه لا توجد بطالة والاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، لتأتي النظرية الكنزوية وتقر بأن الاقتصاد يتوازن عند نسبة مقبولة من البطالة ، وبسبب عدم قدرة النظريتين السالفتين الذكر على تفسير معدلات البطالة المرتفعة مهد ذلك لظهور نظريات حديثة درست هذه الظاهرة من منظور معين، ومن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل تبين لنا أن هناك أشكالاً متعددة للبطالة تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، نفس الشيء تم لمسه فيما يخص أسباب البطالة وآثارها حيث خلصنا إلى أن هناك أسباب متعددة تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة وأن لهذه الظاهرة آثار سلبية على الأفراد والمجتمع ككل لما تخلفه من آثار سياسية، اقتصادية واجتماعية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للوكالة
الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول والثاني إلى مختلف الجوانب النظرية للإحاطة بموضوعنا، سنقوم في هذا الفصل بالدراسة التطبيقية، لاختبار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع دور القرض المصغر في الحد من البطالة، من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية -جيجل- والتي تعد إحدى الوكالات البارزة على مستوى الولاية، إضافة إلى دورها الأساسي في منح القروض، فهي تساعد كل من يلجأ إليها طلبا للدعم من أجل استحداث نشاط معين، فتقوم بتوجيهه وإطلاعه بكل ما يحتاج معرفته من معلومات قبل أن يتخذ خطوته الأولى للبدأ في النشاط، كما ويعتبر إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الآليات التي اتبعتها الدولة من أجل مكافحة البطالة التي هي بحد ذاتها من أخطر الأزمات التي تواجهها الجزائر.

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمساعدة على الإدماج المهني الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، وفي هذا المبحث سيتم التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتعرف على مهامها وابرز أهدافها واهم ما تقدمه الوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي وثلاث مراسيم تنفيذية تنظمه و تضعه في قيد التطبيق، وهذه النصوص القانونية هي:¹

- مرسوم رئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و المتعلق بجهاز القرض المصغر .
- مرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر .
- مرسوم التنفيذي رقم 15/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و المتعلق بضبط شروط ومستوى المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر .
- مرسوم تنفيذي رقم 16/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و المتعلق بالإنشاء و ضبط هيكله صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

كانت الوكالة الوطنية تمنح سلفا بدون فوائد قيمتها لا تتجاوز 30.000 دج لشراء المواد الأولية قروض بنكية بفوائد مخفضة لا تتجاوز قيمتها 400.000 دج لشراء العتاد اللازم للانطلاق في المشروع.² وتطبيقا لقرارات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011 سيما بشأن تفعيل الاستثمار، و هذا في إطار جهاز القرض المصغر الذي تسيره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صدر مرسوم يهدفان إلى إلغاء أحكام من المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و المتعلق بجهاز القرض المصغر و تعديل بعض الأحكام من المرسوم التنفيذي رقم 15/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمحدد لشروط الإعانة الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها .

02 و تتعلق أهم التعديلات بما خلق صيغ تمويل جديدة تتمثل في:

- سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية تقدر ب 100.000 دج لشراء المواد الأولية.

¹ - معلومات متحصل عليها من الموقع: www.angem.dz. بتاريخ 2021/05/09 على الساعة 16:30.

² - مقابلة مع السيد: عبد الحق بوكبوس المكلف بالاتصال في وكالة جيجل للقرض المصغر، بتاريخ 2021/05/11.

- قرض بنكي بفوائد مخفضة مكمل بسلفة بدون فائدة لا تتجاوز قيمتها 1 مليون دج موجه لشراء العتاد.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولاً: المهام¹

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما .
- دعم، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .

- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ثانياً: الأهداف²:

1- الأهداف العامة:

- محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النساء.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية: بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية،منتجة للسلع و الخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقابلة: عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم .

2- المهام الأساسية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة من طرف الجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

¹ -مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ2021/05/24.

² - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره،بتاريخ2021/05/24.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي:¹

-تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز، تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

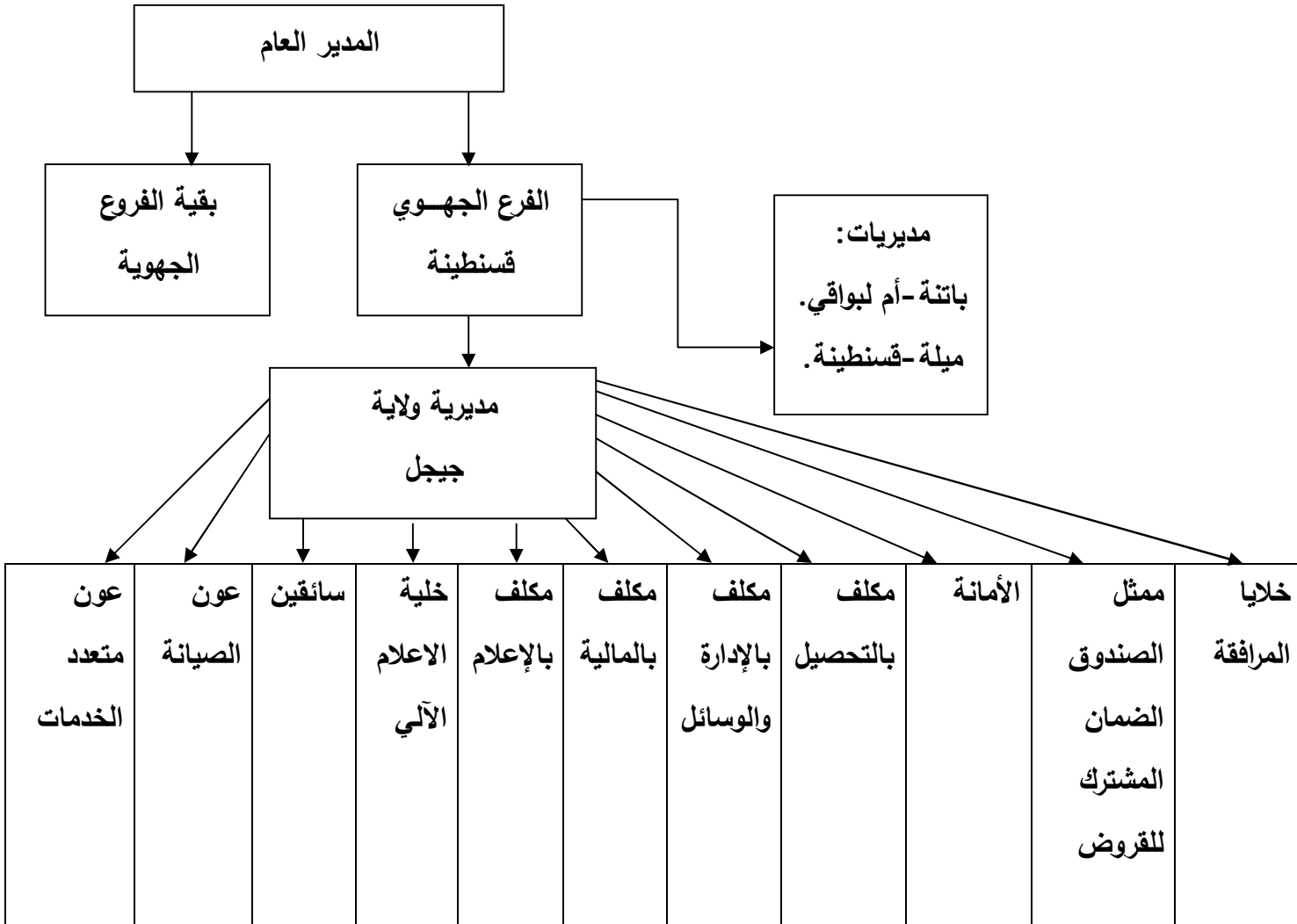
-إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يضم جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل مجموعة من المكاتب تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض لتشكل بذلك الهيكل التنظيمي للوكالة وهي كما يلي:

¹ - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ 2021/05/24.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من قبل الوكالة.

مساعدة المدير

مرافقة رئيسية

مكلف بالدراسات محاسبة

مكلف بمتابعة التخفيضات

عون وقاية

ولأجل ضمان المهام المسندة إليها تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي يتكون من 49 مديرية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة على كل مديرية ولائية، كما قامت بإنشاء 10 فروع جهوية تشرف على مجمل

المديريات الولائية، كل فرع يغطي حوالي 5 مديريات ولائية وهي تقوم بدور تنسيق تعزيز ومتابعة الأنشطة.

- ومن بين مصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

1- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة :

أنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي هدفه ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 85% للديون المستحقة من الأصول و الفوائد فيما يتعلق بموارد الصندوق فهي مكونة من مساهمات الخزينة العمومية ، البنوك و المؤسسات المالية وكذا مساهمة الوكالة .

موارد الصندوق مدعمة أيضا باشتراكات المقاولين والمقدرة بـ 0.5% في السنة والبنوك بنسبة 0.5% من المستحقات البنكية.

وقد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الصندوق، وحددت مهام الصندوق كالآتي:¹

-يضمن صندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم، وهذا للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

-يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالعجز وهذا في حدود 85%.

-يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها في حدود تغطية الخطر .

2- المرافق:² لتحقيق كل الأهداف التي انشأ من أجلها جهاز القرض المصغر، وفرت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الميكانيزمات والآليات وبالخصوص الموارد البشرية كافة التي بإمكانها التعامل مع المواطن طالب القرض، قبل وأثناء وبعد الاستفادة من القرض والانطلاق في المشروع المصغر .

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22جانفي 2004 يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة في 25جانفي 2004، ص14.

² - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ 2021/05/25.

وتوكل هذه المهام على المستوى خلية المرافقة في الدائرة المسؤول عنها ابتداء من استقبال المواطنين والاستماع إليهم ولأفكارهم والإجابة على مختلف التساؤلات التي يطرحونها ومناقشة المشاريع التي يرغبون في تجسيدها وتعريفها بجهاز القرض المصغر وأنماط التمويل التي يوفرها وكل الخدمات التي يقدمها بعد ذلك يتم إيداع ملف الشخص الراغب في الانطلاق في مشروع معين ، والتأكد من كل الوثائق المرفقة ومطابقتها لما هو مفروض في تكوين الملفات ، ثم القيام بسلسلة من الأعمال الإدارية منها تسجيل الملف والقيام بالدراسة الاقتصادية والتقنية ، ثم يحدد التاريخ الخاص باجتماع لجنة التأهيل والتي يكون من أعضائها ممثلو البنوك ليتم في الأخير بالخروج بالملفات المؤهلة وغير المؤهلة .

ويكلف المرافق بمتابعة ملفات المستفيدين في كل المراحل إلى غاية التمويل و الانطلاق في العمل . و لا تتوقف في هذه المرحلة أو عند تمويل المستفيد بل تتجاوزها إلى بعد ذلك .

ونظرا لكل هذه الوظائف والمهام التي يقوم بها المرافق يمكن اعتباره العمود الفقري للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقما مهما في تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها القرض المصغر .

3- المرافقة الرئيسية: ¹تتولى مهمة مراقبة الملفات التي يستقبلها المرافقون على مستوى خلايا المرافقة.

تسليم قرارات الاستفادة من الامتيازات الضريبية للمقاولين و إرسالها إلى كل من الفرع الجهوي و مصالح الضرائب.

4-المكلف بالإعلام:

-تنشيط الحصص الإعلامية و التحسيسية حول جهاز القرض المصغر (بالبلديات، المؤسسات العقابية، مراكز التكوين المهني...)

-التحضير للمعارض و الصالونات المنظمة من طرف الوكالة.

-استقبال المواطنين و تعريفهم بالجهاز .

-تسيير صفحة الفايسبوك الخاصة بالوكالة.

5-المكلف بالتحصيل: ²

-القيام بخرجات ميدانية لتحصيل الديون.

-إجراء حصيلة التسديد شهريا .

¹ - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ 2021/05/25.

² - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ 2021/05/25.

6-التقني السامي في الإعلام الآلي:¹

- إدخال المعلومات الخاصة بكل ملف مودع في البرنامج الخاص بالوكالة.
- استقبال و إرسال المراسلات الإدارية عن طريق البريد الإلكتروني.
- تسيير الصناديق المالية الخاصة بالمديرية.
- مراقبة عدم الاستفادة المزدوجة مع أجهزة الدعم.
- مراقبة عدم الانتساب لدى cnas/casnos.

المبحث الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بعد أن تعرفنا على نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا هيكلها التنظيمي، إضافة إلى المهام التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سنحاول في هذا المبحث التعرف على الفئة المستهدفة وشروط التأهيل وصيغ التمويل وأخيرا المساعدات والامتيازات الضريبية الممنوحة.

المطلب الأول: الفئة المستهدفة وشروط التأهيل لجهاز القرض المصغر

للاستفادة من جهاز القرض المصغر لا بد من أن تتوفر لدى الشخص عدة شروط نذكرها منها ما يلي :

- 1- بلوغ سن 18 فما فوق.
- 2-عدم امتلاك دخل أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة.
- 3- إثبات مقر الإقامة.
- 4- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- 5-عدم استفادة من مساعدات أخرى لإنشاء النشاطات .
- 6- القدرة على دفع مساهمات شخصية نسبتها 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط لأجل شراء عتاد صغير.
- 7- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- 8- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.
- 9- الالتزام بتسديد القرض للبنك حسب جدول زمني محدد.

شروط تأهيل النشاط:

¹ - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ 2021/05/25.

- قيمة المشروع يجب أن لا تتجاوز 01 مليون دينار بالنسبة للمشاريع ثلاثية التمويل، و 100,000 دينار بالنسبة للسلفة بدون فائدة.

- أن لا يكون المشروع من ضمن النشاطات المجمدة.

- يجب أن يجسد المشروع داخل إقليم الولاية.

- العتاد المرغوب اقتناؤه يجب أن يتلائم مع طبيعة النشاط.

المطلب الثاني: المساعدات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولاً: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر.¹

الخدمات المالية:

-سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية يتحصل عليها المستفيد نقداً، تصل قيمتها إلى غاية 100.000 دج.

- قرض بنكي بدون فوائد، مكمل بسلفة بدون فائدة، توجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1 مليون دج .

الخدمات غير المالية:

1-الاستقبال و المرافقة و المتابعة:

تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر خلايا المرافقة المتواجدة على مستوى الدوائر مرافقة المقاول مجاناً طوال المدة المرتبطة بإنشاء و تجسيد المشروع.

الاستقبال في أحسن الظروف لحاملي المشاريع.

الدعم، النصيح و الإرشاد في كل المراحل.

مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

2-تنظيم معارض والصالونات: يندرج ضمن الخدمات غير المالية التي تقدمها الدولة لصالح المقاولين

المستفيدين الذين انطلقوا في ممارسة نشاطاتهم في إطار القرض المصغر ويرمي إلى:

- التشهير بأجهزة دعم إدماج الشباب لدى الفئات السكانية المستهدفة.

- إبراز نجاح المقاولين الذين انطلقوا في ممارسة أنشطتهم في إطار القرض المصغر.

- التعريف بالمنتجات التي أنجزها المقاولون واستقطاب الطلبات عليها.

- تسهيل استفادة الفئات السكانية المستهدفة من مختلف الأجهزة .

- إثارة التبادلات بين المقاولين العارضين حول المهارة المهنية.

¹ - وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل، بتاريخ 2021/05/31.

- تنظيم أيام إعلامية وأبواب مفتوحة حول القرض المصغر.

3- البرامج التكوينية: تقوم الوكالة بتطبيق برامج تكوينية تتوافق مع المستوى التعليمي للمقاولين وحجم نشاطاتهم ، إذ أن هذه التكوينات مخصصة لتعزيز قدرات المقاولين في مجال التسيير قصد تمكينهم من تسيير أعمالهم على نحو جيد وبالتالي تطوير نشاطاتهم، وهي:

1- الدورة التكوينية في التربية المالية: هذا النوع من الدورات التكوينية موجه للمقاولين المستفيدين من سلفة بدون فائدة موجهة لشراء المواد الأولية لا تتعدى قيمتها 100000 دج مدة التكوين ثلاثة أيام يتم خلالها تقديم عدة مواضيع وهي:

-الموازنة.

-إدارة الدين(تعريف الدين، مكونات القرض، أسباب الاقتراض).

-الادخار (تعريفه، أسبابه وأهدافه).

-الخدمات البنكية.

-المفاوضات المالية.

2- تكوين حول تنمية روح المقاولاتية لدى النساء:

يتم تنظيم دورة تكوينية حول تنمية روح المقاولاتية لدى النساء خصوصا المستفيدات من سلف بدون فائدة لتشجيعهن على المضي قدما في عالم المقاولاتية و توسيع نشاطتهن و لما لا الاستفادة من مشاريع ثلاثية التمويل، مع استضافة صاحبات مشاريع ناجحة حتى تكن كقدوة لهن. كما يتم القيام بحصص إعلامية سواء في مراكز التكوين المهني، دور الشباب، لتحسيس فئة النساء بأهمية المقاولاتية و أنها ليست حكرا على الرجال.

3- الدورة التكوينية في تسيير المؤسسات الجد مصغرة GTPE: هو برنامج تكويني في تسيير المؤسسات موجه لأصحاب المؤسسات الصغيرة يقدم هذا البرنامج المبادئ الأساسية للإدارة الجيدة للمشاريع والمؤسسات بطريقة سهلة وبسيطة.

يهدف هذا البرنامج لدعم إنشاء المؤسسات واستمرارها والمساهمة في خلق مناصب العمل تمتد فترة التكوين الى خمسة أيام حيث يتم تقديم خمسة مواضيع في هذا البرنامج:

التمويل: خطوات مراحل شراء المعدات والتجهيزات والمواد الأولية.

التسويق:تعريف التسويق، الركائز الأربعة في التسويق: المنتج، السعر، المكان، الترويج.

حساب التكاليف: تعريف التكاليف، أنواعه، أهميته، كيفية تحديد سعر البيع.

المحاسبة: مسك واستعمال سجلات المحاسبة بالمؤسسة.

العمال والإنتاجية: كيف يساهم العنصر البشري في الإنتاجية، توظيف العمال، تحفيزهم وتشجيعهم على الرفع من الإنتاج، مكان العمل بلا مخاطر وامن.

4- تكوين حول الشبكة المحلية للمقاولين:

هي دورة تكوينية موجهة للمستفيدين من الوكالة من نفس النشاط أو من نشاطات من نفس القطاع، الهدف منها: تبادل الخبرات والتجارب بين المستفيدين.

تكوين كتلة لاقتناء المواد الأولية بأسعار اقل.

العمل على خلق أسواق جديدة والحصول على موردين جدد.

ثانيا: المساعدات والامتيازات الضريبية لدى جهاز القرض المصغر.

تطبيقا للقانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، يقضي باستفادة المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار التمويل الثلاثي لجهاز القرض المصغر، من الامتيازات الضريبية التالية:¹

1. إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
2. الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس، لمدة ثلاث سنوات.
3. الإعفاء من رسم نقل الملكية للاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
4. الإعفاء من جميع حقوق التسجيل للعقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.
5. تخفيض الرسوم الجمركية المتعلقة و بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار إلى نسبة 05%.
6. تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال ال3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:
 - السنة الأولى: تخفيض قدره 70%.
 - السنة الثانية: تخفيض قدره 50%.
 - السنة الثالثة: تخفيض قدره 25%.
7. إعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU لمدة ثلاث سنوات، تليها تخفيض ثلاث سنوات أخرى، في حين يستفيد قاطنو بعض المناطق الخاصة من إعفاء لمدة ستة سنوات.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011

المطلب الثالث: صيغ التمويل

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين: ¹

أولاً: الصيغة الأولى: و تنقسم إلى مستويين:

المستوى الأول: سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية يتحصل عليها المستفيد نقدا وتوجه لشراء المواد الأولية لا تتعدى قيمتها 40.000 دج تسدد على مدى 24 شهرا ابتداء من الشهر السادس .

المستوى الثاني: سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية يتحصل عليها المستفيد نقدا لا تتجاوز قيمتها 100.000 دج وتوجه لشراء المواد الأولية، تسدد على مدى 36 شهرا، ابتداء من الشهر السادس .

ثانياً: الصيغة الثانية: قرض بنكي بدون فوائد مكمل بسلفة بدون فائدة توجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1 مليون دج .

- ويلاحظ أن الصيغة الأولى ثنائية التمويل بين المستفيد والوكالة أما الصيغة الثانية فالتمويل يكون ثلاثي:

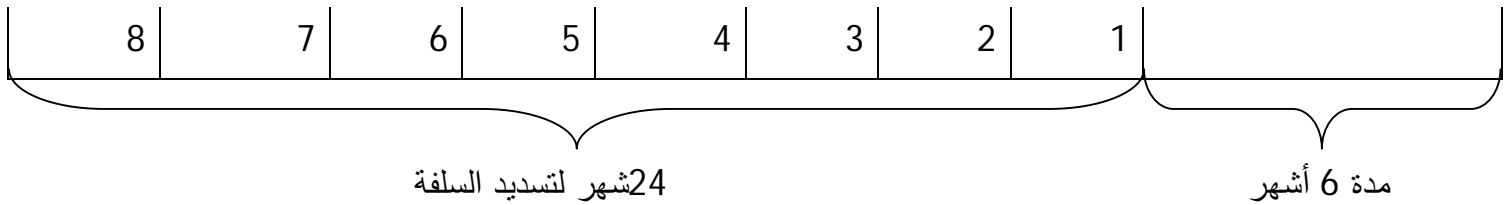
- 1 % مساهمة شخصية من قيمة المشروع على عاتق المستفيد .

- 70 % قرض بنكي بدون فائدة.

- 29 % سلفة بدون فائدة من الوكالة .

كيفية تسديد مبلغ السلفة: من 1 دج إلى 40.000 دج .

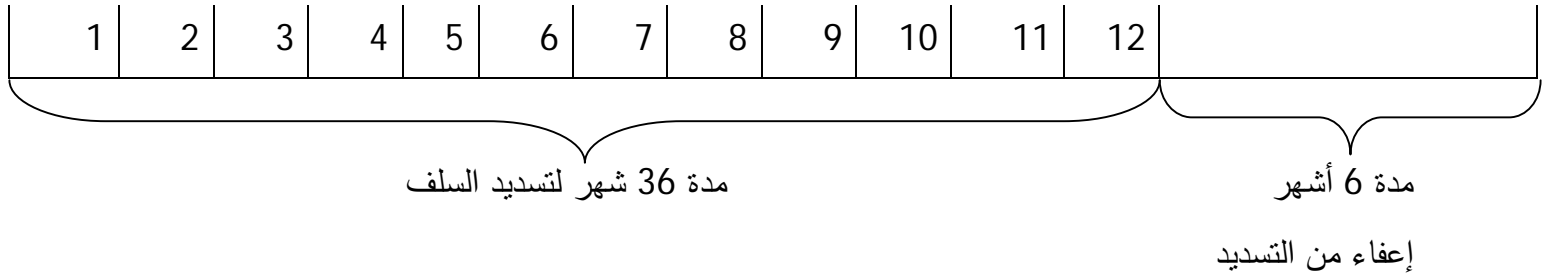
تمنح للمستفيد فترة إعفاء تقدر ب 3 أشهر، ثم يشرع في تسديد 8 أقساط على مدار 24 شهرا حسب الجدول الزمني المحدد حيث يتم تسديد قسط واحد كل ثلاثي .



كيفية تسديد مبلغ السلفة: من 40.001 دج إلى 100.000 دج .

¹ - وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل، بتاريخ 2021/05/31.

تسدد هذه السلفة بعد أن تمنح للمستفيد فترة إعفاء تقدر بـ 3 أشهر ثم يشرع في تسديد 12 قسطا على مدار 36 شهرا حسب جدول زمني محدد يتم تسديد قسط واحد كل ثلاثي.



القرض ثلاثي التمويل: البنك / الوكالة / المستفيد .

الجدول 01: صيغة التمويل الثلاثي

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	قرض البنك	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	نسبة الفائدة البنكية مخفضة 100%

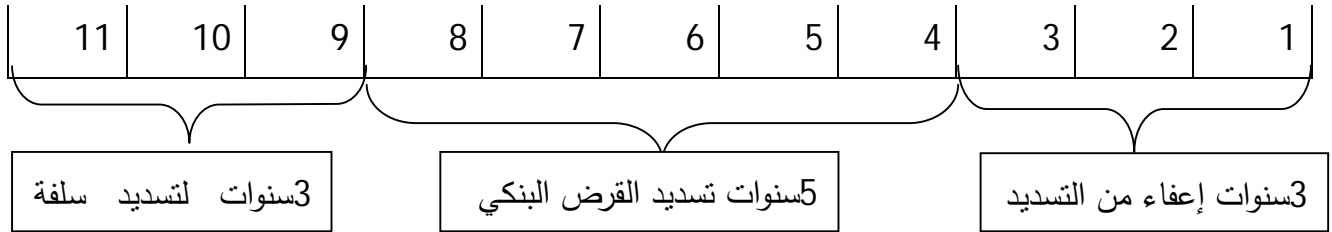
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة يوجد هذا القرض الذي تصل قيمته إلى غاية 100 مليون سنتيم لتمويل شراء :

- العتاد اللازم للانطلاق في نشاط معين.
- السلع بالنسبة للنشاطات التجارية.
- المواد الأولية اللازمة للانطلاق في النشاط.
- تأمين العتاد و التجهيزات لمدة سنة.
- أشغال صغيرة لتهيئة المحل.

كيفية تسديد القرض:

تمنح للمستفيد مدة 3 سنوات كفترة إعفاء عن تسديد القرض البنكي ضمنها سنة واحدة يؤجل فيها دفع الفوائد، ثم تسدد نسبة 70 % الخاصة بالقرض البنكي، على أقساط حسب جدول زمني محدد في مدة أقصاها 5

سنوات ، بعد 3 أشهر من تسديد سلفة البنك يقوم المستفيد بتسديد السلفة بدون الفائدة الخاصة بالوكالة و المقدره بـ 29 % في مدة 3 سنوات و حسب جدول زمني محدد:



المبحث الثالث: مراحل دراسة منح القرض من طرف الوكالة ومساهماته في مكافحة البطالة

يتمحور الدور الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الاقتصادية الهادفة إلى المساهمة في الرفع ودفع التنمية الاقتصادية، مع منح الأفراد فرص العمل من خلال ما تقدمه من عروض لإنشاء المشاريع الخاصة من خلال منح قروض بشروط ميسرة، وقد قمنا بتخصيص هذا المبحث للتطرق إلى طلب القرض والضمانات الممنوحة عليه كمطلب أول ومتابعة وتحصيل القرض كمطلب ثاني، أما في الأخير فسوف نقوم بعرض أهم الإسهامات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للحد من البطالة.

المطلب الأول: طلب القرض والضمانات الممنوحة

سنقوم بعرض ملف مشروع يتمثل في "تجارة" لشخص يبلغ من العمر 29 سنة، هذا النوع من المشاريع يتمثل في التمويل الثلاثي حيث يشمل (الوكالة، البنك، المستفيد من القرض)، وجميع الأطراف لها نسبة من هذا المشروع حسب الجدول رقم (01) ويمر المشروع ب:

أولاً: طلب القرض.

حيث يقوم طالب القرض بتقديم ملف على مستوى الوكالة، ويتكون ملف القرض المصغر من:¹

بالنسبة للسلفة التي لا تتجاوز قيمتها 40.000 دج:

صورة شمسية حديثة.

شهادة ميلاد رقم 12 نسخة واحدة.

بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة نسختين.

شهادة الإقامة نسخة واحدة.

¹ - وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل، بتاريخ 2021/05/31.

بالنسبة للسلفة التي لا تتجاوز قيمتها 100.000 دج :

1. صورة شمسية حديثة.
2. شهادة ميلاد رقم 12 نسخة واحدة.
3. بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة نسختين.
4. شهادة الإقامة نسخة واحدة.
5. بطاقة حرفي، أو السجل التجاري بالنسبة للنشاطات الحرفية أو بطاقة فلاح نسختين.
6. رقم الحساب الجاري البريدي أو البنكي (RIP-RIB)
7. الفاتورة الشكلية للمواد الأولية نسخة واحدة.

بالنسبة للمشاريع ثلاثية التمويل:

- صورة شمسية حديثة.
 - شهادة ميلاد رقم 12 نسختين.
 - بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة نسختين.
 - شهادة الإقامة نسخة واحدة.
 - شهادة التكوين أو شهادة العمل نسخة واحدة.
 - الفاتورة الشكلية للعتاد، للمواد الأولية، لتهيئة المحل، نسخة واحدة.
 - الفاتورة الشكلية للتأمين، نسخة واحدة.
 - عقد كراء لمدة سنتين قابلة للتجديد للقطعة الأرضية أو الإسطبل بالنسبة للنشاطات الفلاحية، نسخة واحدة.
- ثانيا: الضمانات.**

يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للقرض بتحقيق الضمانات التالية:¹

- الرهن الحيازي من الدرجة الثانية على الآلات والمعدات والمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعدد درجة البنك.
- تفويض تأمين متعدد الأخطار على الآلات والمعدات لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- اكتتاب وتسليم المقاول وسندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل كل سند لأمر قيمة القسط وآجال استحقاقه.

¹ - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ 2021/06/06.

اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تأمين الأملاك محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بالحصول ونقل وتسليم هذه الأملاك إلى غاية مكان استعمالها وتركيبها.

تجديد وثائق التأمين بانتظام عند انقضاء آجال صلاحيتها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

ثالثا: دراسة القرض.

يتم استقبال صاحب المشروع مرفقا بملفه من أجل الحصول على قرض ثلاثي التمويل.

يقوم مرافق الدائرة بمراقبة الوثائق المكونة للملف، من حيث: الاسم و اللقب، تاريخ الميلاد في مختلف الوثائق، الفواتير...، وكذا يقوم مرافق الدائرة بتحرير وثيقة التعهد و الالتزام للمصادقة عليها في البلدية (الملحق رقم 01) (الملحق رقم 02)، و أعداد الدراسة التقنية و الاقتصادية، بالتنسيق مع صاحب المشروع، بعد ذلك يتم تحويل الملف من خلية المرافقة إلى المديرية، تقوم المرافقة الرئيسية و التقني في الإعلام الآلي بمراقبة الملف، بعد هذا يتم تسجيل الملف بالسجل الخاص بالملفات المودعة.

مراقبة الاستفادة المزدوجة من أجهزة الدعم و كذا الانتساب لصناديق التأمين.

في حالة عدم وجود أي إشكال يتم برمجة الملف في لجنة التأهيل و التمويل.

بعد تأهيل الملف، يتم تحديد البنك الذي سيقوم بتمويله، كما يتم إصدار شهادة التأهيل (الملحق رقم 03) و التمويل.

الاتصال بصاحب المشروع لتسليمه شهادة التأهيل و تحضير الملف الخاص بالبنك.

يودع الملف ويسلم له وصل إيداع الملف (الملحق رقم 04) للدراسة بالبنك و إصدار الموافقة البنكية.

يطلب من صاحب المشروع: فتح حساب بنكي، وإيداع المساهمة الشخصية، تسديد الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، فتح سجل تجاري، بطاقة التعريف الجبائية، ثم يتم إرسال الملف إلى المديرية الجهوية بقسنطينة للحصول على مساهمة الوكالة، وبعد إرسال مساهمة الوكالة يقوم المرافق بإعداد الوثائق اللازمة لملف التمويل: دفتر الشروط (الملحق رقم 05)، الاتفاقية، قرار الاستفادة من الامتيازات الضريبية، جدول تسديد الأقساط، الكمبيالات، واستدعاء صاحب المشروع للإمضاء عليها.

بعد هذا يتم إصدار أمر بالدفع بنسبة 10% من قيمة المشروع، ويسلم لصاحب المشروع صكا بنكيا بهذه القيمة، يسلمه المعني للمورد الذي يقوم بدوره بإعداد الفاتورة النهائية للعتاد والمعدات، بعد ذلك يقوم صاحب المشروع برهن العتاد المنصوص عليه في الفاتورة النهائية عند الموثق بالدرجة الأولى لصالح البنك والدرجة الثانية لصالح الوكالة.

بعد هذا يتم إصدار أمر بالدفع بنسبة 90% من قيمة المشروع، ويقوم البنك بإصدار صك بنكي بنفس القيمة يسلم للمورد الذي يسلم العتاد لصاحب المشروع مرفقا بوصل تسليم. يقوم مرافق الدائرة بعد ذلك بزيارة ميدانية لصاحب المشروع للتأكد من مطابقة العتاد الموجود في الفاتورة مع العتاد الموجود فعليا، ويقوم بإصدار محضر وجود، ومحضر الانطلاق في النشاط. بعد الانطلاق في النشاط يحق لصاحب المشروع التقدم بطلب الاستفادة من قرار الامتيازات الضريبية في مرحلة الاستغلال.

رابعا: دراسة المحاسبية والمالية للمشروع

بالرجوع إلى المشروع السابق المشار إليه في المطلب الأول الذي يتمثل في مشروع النجارة وبعد استكمال الوثائق يتم تمويل المشروع كما يلي:¹

1- تمويل المشروع على مستوى الوكالة.

القيمة الإجمالية لماكينة النجارة + قيمة تهيئة المحل

$$500000 \text{ دج} + 100000 \text{ دج} = 600000 \text{ دج}$$

المساهمة الشخصية 1% أي 1% من القيمة الإجمالية للمشروع:

$$600000 \text{ دج} \times 1\% = 6000 \text{ دج}$$

مساهمة الوكالة تتمثل في تحمل 29% من قيمة المشروع وطريقة حسابها كالاتي:

$$29\% \text{ من القيمة الإجمالية للمشروع: } 600000 \text{ دج} \times 29\% = 174000 \text{ دج.}$$

وتقوم الوكالة بإعداد جدول الإهلاك بناء على هذه المساهمة لتتبع كيفية استرجاع القرض والتعرف على الشروط المفروضة من خلاله.

- إعطاء الأمر بدفع نسبة من ثمن المشروع بشيك.

2- تمويل المشروع على مستوى البنك.

يقوم البنك المكلف بالموافقة بتحمل نسبة من المشروع (قرض بفائدة) في 70% من القيمة الإجمالية للمشروع وتحسب كالاتي:

$$600000 \text{ دج} \times 70\% = 420000 \text{ دج}$$

القرض البنكي ممنوح بفوائد مخفضة 100% ومحددة بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل.

¹ - مقابلة مع السيد: المكلف بالاتصال مرجع سبق ذكره، بتاريخ 2021/06/14.

-إعطاء الأمر بتسديد القيمة من خلال شيك أول بقيمة 10% من القيمة الإجمالية للمشروع مسلم للمستفيد من طرف البنك.

-يتم استخراج الرهن الحيازي للعتاد عند موثق المستوى الأول للبنك والمستوى الثاني للوكالة.

-إعطاء الأمر بتسديد الشيك الثاني بقيمة 90% من القيمة الإجمالية للمشروع مسلم للمستفيد من طرف البنك وبعد ذلك يتم استلام العتاد والانطلاق في النشاط.

المطلب الثاني: متابعة وتحصيل القرض

الدراسة الميدانية للمشروع أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض.

عداد محضر إثبات إنشاء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع، أي تتم عملية المقارنة بين ما هو موجود في ملف طلب القرض المقدم وما يتم استعماله في المشروع.

القيام بالزيارات الميدانية بصفة دورية وخلال كل شهر.

مدة تسديد القرض: يسدد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على مدى 3 سنوات.

تاريخ تسديد أول قسط خاص بالبنك: بعد 6 أشهر انتهاء فترة الإعفاء على مدى 5 سنوات

تاريخ تسديد أول قسط خاص بالوكالة بعد 3 أشهر من تاريخ تسديد القسط الأخير من القرض البنكي.

آجال استحقاق أقساط القرض البنكي: تسديد الأقساط المستحقة للبنك دوريا كل 6 أشهر وذلك وفقا لآجال التسديد

آجال استحقاق أقساط سلفة الوكالة: تسديد الأقساط المستحقة دوريا كل 3 أشهر وذلك وفقا لآجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك القرض.

المطلب الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الحد من البطالة

سنتناول في هذا المطلب الإحصائيات الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مقارنة مع إحصائيات

البطالة الخاصة بمديرية التشغيل ومن خلالهما سنتمكن من تبين نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر في الحد من البطالة والنسبة التي تغطيها على مستوى الولاية لدعم وتغطية نسب البطالة فيها.

إحصائيات حول الوكالة من (2005-2020):

أولاً- القروض الممنوحة حسب النشاط والجنس خلال الفترة (2005 - 31 ديسمبر 2020):

الجدول رقم(02): حصيلة القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاطات والجنس خلال الفترة(2005- 31ديسمبر2020).

القطاع	فلاحة		حرف		بناء		تجارة		صيد		صناعة صغيرة		خدمات		
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
شراء المواد الاولية	6386	2903	1003	444	0	1255	0	0	0	32	0	4909	186	524	731
مشروع ثلاثي التمويل	85	10	16	11	0	235	0	0	15	19	0	57	125	56	491
المجموع	6471	2913	1019	455	0	1490	0	0	15	51	0	4966	311	580	1222
المجموع الكلي	9384		1474		1490		15		51		5277		1802		
النسبة %	48		7.5		7.6		0.076		0.26		27		9.2		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) انه في قطاع البناء والتجارة والصيد لم تستفد النساء من القروض الممنوحة لهذا النشاط وهذا راجع إلى انه لا يوجد ميول للنساء لمثل هذه النشاطات على مستوى الولاية، أما فيما يخص فئة الرجال فعدد القروض الموجهة لنشاط الصيد والتجارة فيكون ضئيل جدا سواء من ناحية شراء المواد الأولية أو المشروع ثلاثي التمويل ومعدوم في قطاع التجارة بالنسبة لهاته الفئة فيما يخص شراء المواد الأولية، وبالنسبة للبناء فان عدد القروض الموجهة لفئة الرجال بلغ 1490 قرض خلال الفترة (2005- 31 ديسمبر 2020) وفي المقابل فان عدد القروض الموجهة للتجارة كان 15 قرض خلال نفس الفترة؛

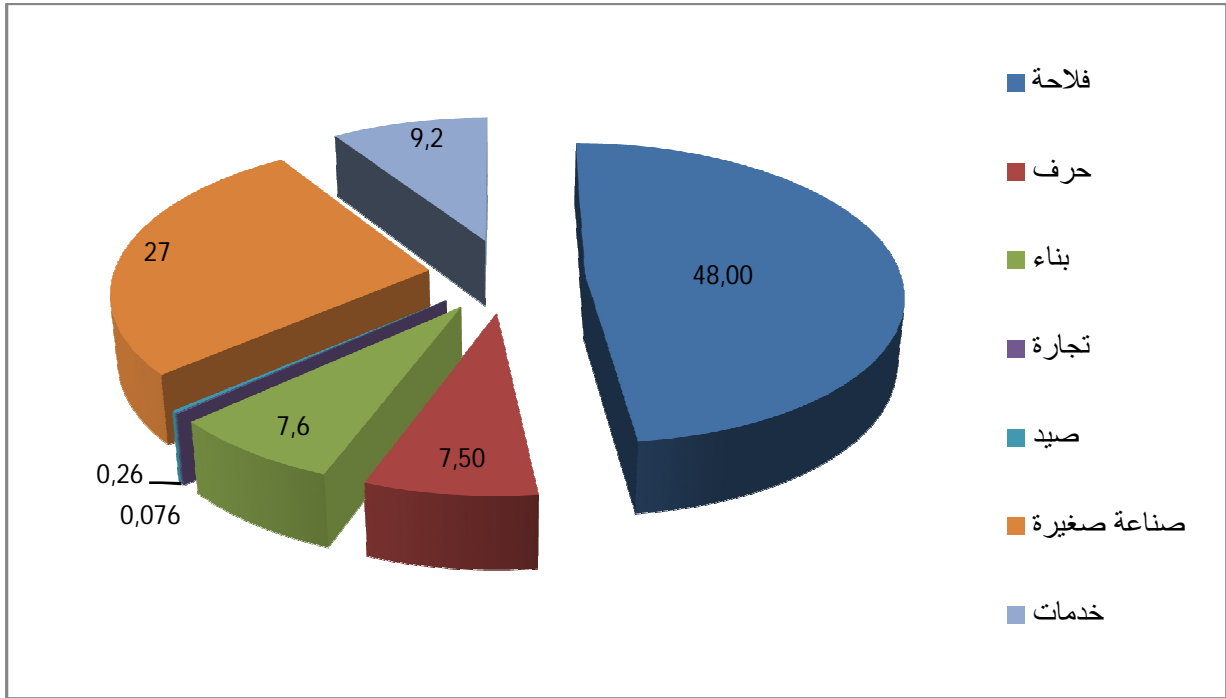
أما الصيد فكانت حصته 51 قرض خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 31 ديسمبر 2020، وبالنظر إلى عدد القروض الممنوحة لهذا القطاع فإن نسبتها ضئيلة نسبيا لكون الولاية ولاية ساحلية أي من المفروض أن تنشط في مثل هذا القطاع أي ضعف الاستثمار في هذا المجال؛

أما فيما يخص قطاعي الحرف والصناعات الصغيرة فإن فئة النساء استحوذت على العدد الأكبر من القروض الممنوحة مقارنة بالقروض الممنوحة للرجال حيث بلغ عدد النساء لشراء المواد الأولية من حيث القروض في قطاع الحرف 1003 قرض يقابله 444 قرض بالنسبة للرجال، كما بلغ عدد النساء في الصناعات الصغيرة 4909 ويقابله 186 قرض بالنسبة للرجال، أما بالنسبة للمشروع ثلاثي التمويل فإن نفس الشيء تم لمسه فيما يتعلق بعدد القروض الممنوحة للنساء حيث بلغ 16 قرض في قطاع الحرف مقارنة بالرجال التي بلغ عدد القروض فيه 11 قرض فقط؛

أما فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة فعدد القروض الممنوحة للرجال أكبر من عدد القروض الممنوحة للنساء بفارق قدره 68 قرض هذا فيما يخص المشروع ثلاثي التمويل، والسبب في ذلك أن النساء أكثر اهتمام بقطاع الحرف والصناعات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالقروض الموجهة لشراء المواد الأولية وذلك لأن النساء فطريا لا يحبون المخاطر بالاستفادة من قروض تفوق 100000 دج لأن من وجهة نظرهم هناك صعوبة في إعادة تسديد قيمة القرض؛

وفيما يخص قطاع الفلاحة والخدمات فإن المسيطر على هذه القطاعات هم فئة الرجال سواء بالنسبة لشراء المواد الأولية أو المشروع ثلاثي التمويل حيث كان الفارق 3408 قرض بالنسبة لشراء المواد الأولية في الفلاحة يقابلها 189 قرض في مجال الخدمات، أما فيما يخص المشروع ثلاثي التمويل فكان 75 قرض في الفلاحة يقابله 435 قرض في قطاع الخدمات.

الشكل رقم(02): يوضح حصيلة القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط والجنس.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم02.

نلاحظ من الشكل رقم (02) أن قطاع الفلاحة والصناعات الصغيرة هو الذي يحوز على الجزء الأكبر من حيث القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 31 ديسمبر 2020 بنسبة قدرها 48% و 27% على التوالي، ثم تليهم قطاع الخدمات بنسبة قدرها 9.2%، أما قطاعي الحرف والبناء فكانت نسبتهما من القروض الممنوحة متقاربة حيث حاز قطاع البناء على نسبة قدرها 7.6% فقط قطاع الحرف بنسبة 7.5%، أما قطاعي الصيد والتجارة فكانت نسبتهما شبه معدومة حيث قدرت نسبة الصيد ب 0.26% أما التجارة فبلغت 0.076%، نستنتج أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تساهم وبشكل كبير في تنمية هذه القطاعات.

ثانيا - القروض الممنوحة لفئة الحرس البلدي:

الجدول رقم(03): حصيلة القروض الممنوحة لفئة الحرس البلدي.

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة
شراء المواد الأولية	54
مشروع ثلاثي التمويل	12
المجموع	66

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن عدد القروض فيها بلغت 66 قرض ويعود السبب في هذا إلى أن مثل هذه القروض الموجهة لسلك الحرس البلدي المتقاعدين أمرا مستحدثا حيث انطلق منح مثل هذه القروض في سنة 2015 عن طريق التعاقد بين وزارة الداخلية ووزارة التضامن، والملاحظ عليها كذلك هو أن نسبتها قليل وهذا يعود إلى أن أغلبية أفرادها لا يملكون تكوينات أو حرف إلا قلة قليلة حيث أنه في المشروع الثلاثي التمويل يعد وجود بطاقة حرفي أو فلاح أو أي تكوين آخر شرط من شروط الاستفادة من القرض المصغر وهذا ما جعل عدد القروض فيه قليلة نظرا لكون أغلبية المتقاعدين في سلك الحرس البلدي ليس لديهم تكوينات حيث أن ظروف عملهم لم تسمح لهم ولم تعطيه الوقت الكافي لأجل الحصول على تكوين في وقت سابق، حيث بلغت 12 قرض منذ سنة 2015، وأغلبية القروض كانت موجهة لشراء المواد الأولية وهذا لكون شرط وجود تكوين في أي قطاع غير موجودة كما أن قيمة القرض فيه لا تتجاوز 100000 دج وبلغ عدد القروض المقدمة 54 قرض فيها.

ثالثا - القروض الممنوحة حسب نوع الإعاقة:

الجدول رقم(04): حصيلة القروض الممنوحة حسب نوع الإعاقة.

المجموع الإجمالي للمستفيدين	حسب الجنس		حسب نوع الإعاقة		
	رجال	نساء	بصرية	سمعية	حركية
82	47	35	5	16	61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

بلغ عدد القروض 82 قرض كما هو ملاحظ في الجدول رقم (03)، بالنسبة للقروض الممنوحة حسب نوع الإعاقة على مستوى الولاية ويعد عددها قليل جدا بغض النظر عن عدد الإعاقات المسجلة على مستوى حيث تعد ولاية جيجل الأولى وطنيا من حيث نسبة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعود هذا إلى أنه من شروط الاستفادة من مثل هذه القروض أنه لا يجب أن يكون للراغب في الاستفادة تأمين مهما كان نوعه وهذا ما جعلهم متخوفين من المغامرة وخسارتهم لبطاقة المعاق التي تمنحهم حق الاستفادة من منحة المعاقين، حيث أنه يمكنهم الاستفادة من مثل هذه القروض وتحقيق أرباح أكبر من قيمة المنحة الموجهة لهم كما أنه تحصل 23 مستفيد من الوكالة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من 100 محل في كل البلديات على مستوى ولاية جيجل.

تجدر الإشارة إلى أن المعاقين ذهنيا لا يحق لهم الاستفادة من القرض المصغر لأنهم رفع عنهم القلم.

رابعاً: القروض الممنوحة حسب منطقة الظل.

الجدول رقم(05): حصيلة القروض الممنوحة حسب منطقة الظل.

المجموع	عدد القروض الممنوحة		نوع التمويل
	رجال	نساء	
71	44	27	شراء المواد الأولية
04	4	0	مشروع ثلاثي التمويل
75	48	27	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من قبل الوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن عدد القروض الممنوحة لمناطق الظل بالنسبة للرجال اكبر منها بالنسبة للرجال حيث بلغ 48 قرض بالنسبة للرجال يقابله 27 قرض بالنسبة للنساء حيث بلغ مجموعها 75 قرض وهي عدد قليل جدا لكون برنامج مناطق الظل برنامج مستحدثا منذ مدة صغيرة تزامنا مع بداية سنة 2020 حيث صنف 238 منطقة ظل على مستوى ولاية جيجل موزعة على 28 بلدية.

خامساً: القروض الممنوحة حسب المنطقة الريفية والمرأة الماكثة في البيت.

الجدول رقم(06): حصيلة القروض الممنوحة حسب المنطقة الريفية والمرأة الماكثة في البيت.

المجموع	عدد القروض الممنوحة		نوع التمويل
	المرأة الماكثة بالبيت	نساء المنطقة الريفية	
2803	2803	6536	شراء المواد الأولية
06	06	13	مشروع ثلاثي التمويل
2809	2809	6549	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

من الملاحظ حسب الجدول أن القروض الموجهة لنساء المنطقة الريفية والمرأة الماكثة بالبيت في مجال شراء المواد الأولية اكبر بكثير أي لا يقارن مع المشروع ثلاثي التمويل وهذا راجع الى نفس السبب الذي اشرنا إليه من قبل أي كون النساء لديهم مخاوف من تسديد قيمة القرض، كما أن عدد القروض الممنوحة لنساء المنطقة الريفية ابر بكثير من عدد القروض الممنوحة للمرأة الماكثة في البيت، وهذا أن دل فإنما يدل على سعي الولاية إلى رفع وتحقيق التنمية الريفية وتحسين ظروف عيش المرأة الريفية.

سادسا: الخدمات الغير مالية من سنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

الجدول رقم (07): حصيلة الخدمات الغير مالية من سنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

القطاع	عدد الدورات	رجال	نساء
التربية المالية	189	1383	2052
تسيير المؤسسة المصغرة	167	1854	677
إنشاء شبكة المقاولين	47	129	255
حسن مهاراتك في العرض	02	0	28
المجموع	405	3366	3012

نلاحظ من الجدول رقم(07) أن حصيلة الرجال من الخدمات الغير مالية فاقت حصيلة النساء من الخدمات الغير مالية خلال الفترة من 2009 إلى 2020 بفارق قدره 354 كما كانت عدد الدورات الموجهة لكلا الصنفين (الرجال، النساء) تقدر ب405 دورة، والملاحظ في الجدول أن طالبي القرض الذين تم تكوينهم في برنامج التربية المالية هم أصحاب اكبر حصة حيث بلغ عدد الدورات فيها 189 دورة استفاد منه 1383 موجهة للرجال و 2052 موجهة للنساء وكانت اكبر حصة لفئة النساء.

الدورة التكوينية في التربية المالية موجهة للمستفيدين من السلفة بدون فائدة مدتها 3 أيام يتم من خلالها تلقين المستفيدين مبادئ في (الادخار، الدين، المفاوضات المالية، إعداد الميزانية، الخدمات المصرفية) ويعود السبب في كون النساء هن المستفيدات الأكبر هو أن النساء هن المستفيد الأكبر من السلفة بدون فائدة خاصة أن النساء يفضلن هذه القروض لأجل شراء المواد الأولية،

أما فيما يخص برنامج التكوين في تسيير المؤسسة المصغرة فكان المستفيد الأكبر منها هم الرجال حيث بلغ عدد المستفيدين 1854 للرجال في حين أن النساء 677 ويعتبر الرجال المستفيد الأكبر لكون تسيير المؤسسات الصغيرة موجهة للمستفيدين من المشاريع ثلاثية التمويل مدتها 5 أيام يتم خلالها تدريس (التسويق، المحاسبة، تسيير المخزون، العمل والإنتاجية، التمويل).

أما التكوين لغرض إنشاء شبكة المقاولين فالمستفيد الأكبر من هذه الدورات التكوينية هم النساء بعدد 255 مستفيد حيث يتم خلال هذه الدورة دعوة المستفيدين من نشاطات متشابهة أو متقاربة أو من نفس القطاع والهدف منها هو تعريف المستفيدين ببعض البعض لخلق شبكة أو مجموعة من المقاولين.

فيما يتعلق بالدورة التكوينية حسن مهارتك في العرض فإن الرجال لم يستفيدوا من مثل هاته التكوينات لان مثل هذا التكوين موجه للنساء و قد استفادت منه 28 امرأة و يعتبر عددهم قليل لكون هذا التكوين جديد على مستوى الوكالة وتكون مدته 3أيام.

سابعا: القروض الممنوحة بدون فوائد خلال الفترة (2005 - 31 ديسمبر 2020)

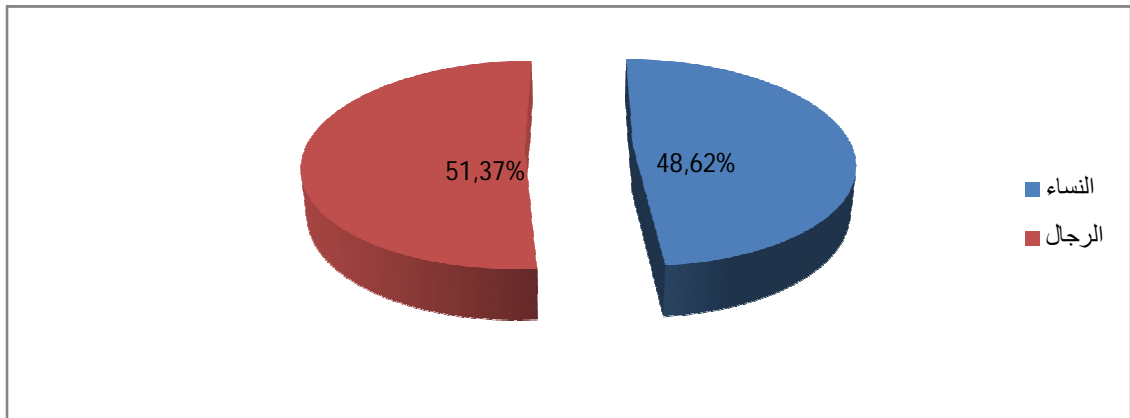
الجدول رقم (08): حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد خلال الفترة (2005 - 31 ديسمبر 2020)

تقدر حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد خلال الفترة (2005 - 31 ديسمبر 2020) حسب نوع التمويل والجنس ب19493 المقسمة حسب السلف التالية:(40000-1000000) كما هو موضح في الجدول التالي:

نوع التمويل	المجموع	عدد القروض		المجموع	نسبة النساء	نسبة الرجال
		رجال	نساء			
شراء المواد الأولية	720478695.16	9034	9339	18373	%48.62	%51.37
مشروع ثلاثي	235378413.07	981	139	1120		
المجموع	955857108.23	10015	9478	19493		

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الشكل رقم 03: حصيلة القروض الممنوحة بدون فوائد خلال الفترة (2005 - 31 ديسمبر 2020) حسب التمويل والجنس.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

من خلال الجدول رقم(08) والشكل رقم(03) نلاحظ أن النساء هن الأكثر حصة ولائيا (على مستوى ولاية جيجل) من حيث القروض الممنوحة الموجهة لشراء المواد الأولية حيث بلغ عدد النساء 9339 قرض مقارنة بالرجال الذين بلغ عددهم 9034 قرض ، ويرجع السبب في ذلك إلى اهتمام النساء بالقروض الموجهة لشراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة إضافة إلى طبيعتهم الفطرية بعدم المخاطرة من الاستفادة من قروض لا يستطيعون تسديد قيمتها، أما من حيث القروض الممنوحة للمشاريع ثلاثية التمويل فالنسبة الأكبر كانت من نصيب الرجال حيث بلغ عدد القروض فيها 981 قرض لصالح الرجال مقابل 139 قرض لصالح النساء وهذا لأن فئة الرجال الأكثر طلبا لهذا النوع من القروض.

كما نلاحظ أن نسبة الرجال في القروض الممنوحة حسب نوع التمويل والجنس متقاربة مع نسبة النساء حيث يغطي الرجال ما نسبته 51.37% أما النساء فنقدر نسبتهم ب48.68%.

ثامنا: حصيلة السلف الممنوحة والمشاريع خلال الفترة 2005-2020:

كان العدد الإجمالي للسلف الممنوحة والمشاريع خلال الفترة من 2005 الى 2020 يقدر ب19677موزعة كما يلي:

الجدول رقم(09):حصيلة السلف الممنوحة والمشاريع خلال الفترة 2005-2020.

السنوات	البيان	حصيلة السلف الممنوحة والمشاريع	النسبة المئوية
2005		232	%1.17
2006		532	%2.70
2007		267	%1.34
2008		1008	%5.12
2009		1340	%6.81
2010		2324	%11.81
2011		2441	%12.40
2012		4016	%20.40
2013		1968	%10.00
2014		1168	%5.93
2015		1180	%5.99
2016		346	%1.75
2017		701	%3.56
2018		848	%4.31
2019		858	%4.36
2020		448	%2.27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة.

من خلال الجدول رقم(09) يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- نسبة حصيلة السلف الممنوحة والمشاريع في حالة تزايد مستمر من بداية ظهور القروض المصغرة حيث بلغت نسبته 1.17% خلال سنة 2005 وهذا راجع لكون هذه الميزة جديدة على مستوى الولاية مما جعل الإقبال عليها قليل كما بلغت نسبته 20.40% خلال سنة 2012 وهذا راجع للتسهيلات الممنوحة عليه وكذا الامتيازات والإعفاءات الضريبية حيث كان يمنح كدعم للفئة البطالة بمنحهم فرصة لإنشاء مشاريعهم الخاصة.

- مع بداية سنة 2013 بدأت حصيلة القروض الممنوحة كسلفة بدون فائدة والمشاريع تشهد تناقص ملحوظ حيث بلغت نسبتها خلال هذه السنة 10% وهذا راجع لكون صيغة القروض المصغرة تغيرت حيث أصبحت بالصيغة الجديدة- السلفة بدون فائدة قيمتها 100000 دج.
-المشروع ثلاثي التمويل 1000000 دج.

كما أن هذه الفترة اتسمت بانخفاض في أسعار النفط مما جعل الدولة تلجأ لسياسة التقشف لان الخزينة العمومية نفذت أموال الخزينة مما جعلها تخفض من المبالغ الموجهة لتلبية احتياجات الوكالة من القروض المصغرة.

كما شهدت تناقص ملحوظ خلال السنتين 2019 و 2020 إلى ما يقارب النصف حيث كانت نسبتها 4.36 وأصبحت تبلغ قيمتها 2.27 وهذا يعود إلى الأزمة العالمية التي مست جميع أنحاء العالم (كورونا).

الجدول(10): مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية -جيجل- (ANGEM) خلال الفترة 2005-2020.

السنوات	معدل البطالة %	الفئة المشغلة	عدد الوظائف المحدثّة من طرف الوكالة	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف %
2005	26.9	160451	232	0.14
2006	16.97	173863	532	0.30
2007	16.13	182834	290	0.16
2008	11.26	190801	1061	0.55
2009	9.41	197524	1384	0.67
2010	9.39	205626	2382	1.2
2011	9.37	212728	2466	1.15
2012	9.80	219268	4116	1.87
2013	10.04	226282	2054	0.90
2014	8.90	227197	1381	0.60
2015	7.62	229002	1400	0.61
2016	7.75	300978	426	0.14
2017	7.66	301817	742	0.24
2018	8.70	323514	907	0.28
2019	11.91	233262	919	0.39
2020	13.95	256006	493	0.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومديرية التشغيل

لولاية -جيجل- .

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول رقم(10) أن نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية -جيجل- في التوظيف الإجمالي كانت محصورة بين 0.14% سنة 2005 أي عند انطلاق النشاط و1.87% سنة 2012، ومن الملاحظ أنها ضعيفة مقارنة بنسبة البطالة على مستوى الولاية ولكنها تكون مهمة

- لكون الوكالة تسعى لخلق فرص عمل جديدة ودعم الأشخاص ذو الكفاءات والخبرات والحد من البطالة إلا أنها تواجه مجموعة من العوائق والتي تعد سببا رئيسيا في تدني نسبة إجمالي القروض الممنوحة ونذكر منها ما يلي:
- قيمة القرض صغيرة لا تلبي رغبات بعض المستفيدين.
 - غلاء العتاد في السنوات الأخيرة حتم تجميد بعض النشاطات مثل النقل والنجارة المعمارية وتربية الأبقار.
 - الوكالة لا توفر خدمة كراء المحل حيث أن هذه الخدمة تمكن المستفيد من الحصول على قرض لكراء المحل.
 - تعقيد النصوص التشريعية والتنظيمية أي كثرة التعديلات مما تسبب في عدم اللجوء لفكرة القرض المصغر لأجل إنشاء مشاريع خاصة أي إلغاء عنصر التحفيز للمستفيد من القرض.

خلاصة الفصل

إن عملية التقييم التي قدمت في هذه الدراسة الميدانية والمتعلقة بدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية -جيجل- خلال الفترة (2005-2020)، والتي كان الهدف منها تحديد دور القرض المصغر في الحد من البطالة، يمكننا القول بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت في خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة على مستوى الولاية، وبالرغم من الإنجازات التي تظهر في الإحصائيات المصرح بها من طرف الوكالة إلا أن هذا يعتبر غير كافي مقارنة مع معدلات البطالة المسجلة على مستوى الولاية.

خاتمة

أخيرا نعود فنذكر بأن البطالة كانت ولا تزال كما أوضحنا في بداية البحث من أبرز وأخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه معظم دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها ونظمها الاقتصادية. وللتخفيف من شدة هذه الظاهرة ومحاولة التحكم فيها لجأت الحكومة الجزائرية إلى استحداث أجهزة وآليات رسمية تهدف من خلالها إلى خلق مناصب شغل، ومن بينها جهاز القرض المصغر الذي يعتبر إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار، وأداة فعالة للمعالجة الاجتماعية. وقد استهدف هذا البحث إبراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكيفية مساهمتها في الحد من البطالة، مع دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية جيجل. وكمحاولة منا لفهم الموضوع أكثر قمنا بإعطاء جوانب نظرية لإزالة الغموض فيما يتعلق بالبطالة والقرض المصغر ثم بعد ذلك انتقلنا إلى دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بجيجل، كهيئة مساعدة في الحد من البطالة، وهذا من خلال إعطاء تقديم لها وطريقة عملها، إضافة إلى مدى مساهمتها في الحد من البطالة.

مناقشة الفرضيات:

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تساهم في تمويل القروض بدون فوائد وبالتالي خلق مناصب شغل و التخفيف من حدة البطالة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تواجه القروض المصغرة عدة صعوبات منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة، وهذا ما يبرر صحة الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة والتي تحمل فكرة مفادها أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي ذات طابع اقتصادي أكثر من أن تكون هيئة اجتماعية، لكن ومن خلال دراستنا لموضوعنا تبين لنا أن هذه الفرضية خاطئة، لأن خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موجهة بالأساس إلى الطبقات الفقيرة عديمة الدخل، ذوي الاحتياجات الخاصة، النساء الماكثات بالبيت وبالتالي فهي هيئة ذات طابع اجتماعي أكثر من أن تكون ذات طابع اقتصادي.

نتائج الدراسة:

- تمثلت حصيلة بحثنا النظرية والتطبيقية في مجموعة من النتائج التي تمحورت في:
- من خلال إبرازنا وتوضيحنا لمختلف مفاهيم وتعريفات البطالة وسردنا لمختلف النظريات المفسرة لها، سواء النظريات ذات الفكر التقليدي أو النظريات ذات الفكر الحديث، تبين لنا أن هناك جدلا واختلافا واسعا بين المفكرين حول هذه الظاهرة وذلك لاختلاف مدارسهم وهذا ما يحول دون أن يكون هناك مفهوم دقيق وموحد للظاهرة.

● إن البطالة ظاهرة وواقع معقد وتحمل في طياتها عدة آثار سلبية تنعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

● الغياب التام لمعطيات المتعلقة بظاهرة البطالة في ولاية جيجل لدى الديوان الوطني للإحصائيات، مما جعلنا نعتمد على معطيات مديرية التشغيل لولاية جيجل والتي لا تعكس العدد الحقيقي للبطالين بالولاية لأنها تعنى فقط بطالبي العمل المسجلين لديها من أجل تحديد أهم خصائص البطالة في الولاية.

● القرض المصغر آلية موجهة للأشخاص بدون عمل أو مداخيل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معين، وذلك من خلال دعمهم ماليا بمبلغ مالي قليل وبشروط مرنة ومرضية من أجل إعطاء فرص جديدة لدعم وتطوير الاستثمارات وخلق مناصب شغل جديدة، وفتح المجال أمام المبادرات الفردية والجماعية للحد من البطالة.

● يعد التمويل بالقروض المصغرة لشراء المواد الأولية الأكثر تداولاً على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بجيجل.

● الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تعمل وفق فئة عمرية محددة على عكس الوكالات الأخرى.
● الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعد أداة هامة خاصة في مكافحة البطالة وذلك من خلال دعم أنشطة اقتصادية صغيرة ومكسبة.

● استخلصنا أنه رغم عدد القروض الممنوحة والموجهة للتخفيف من حدة البطالة، إلا أن دورها غير كافي في الحد من البطالة على مستوى الولاية ويعتبر هامشي.

● استفادت فئات سكانية واسعة ومتنوعة من القرض المصغر، باعتبار هذا الأخير يوفر التمويل اللازم.
● أخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لمكافحة ظاهرة البطالة والحد منها، ومن بينها جهاز القرض المصغر الذي استطاع خلق مناصب شغل.

● تطوير ووضع مشاريع أخرى لمكافحة ظاهرة البطالة التي تعتبر مشكلة اقتصادية تواجه مختلف دول العالم.

● يعمل القرض المصغر على التخفيف من حدة الفقر باعتباره موجه بالدرجة الأولى إلى الأفراد المحتاجين وذوي الدخل الضعيف.

● لا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والنصائح والمراجعة على مستوى كل الدوائر للمستفيدين من القرض المصغر.

- تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر عدة تحديات ومعوقات منها ما يتعلق بالفئة المستهدفة ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر ومنها ما يتعلق بالإطار التنظيمي.
- آلية القرض المصغر من أكثر الآليات جذبا لفئة النساء حيث تركز أغلب النساء على الاستفادة منه لتمويل شراء المواد الأولية.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة توفير مراكز تعمل على توفير ونشر المعلومات الإحصائية وحل كل ما يتعلق بالقرض المصغر مما يساعد على تحديد أوجه القصور.
- تقديم عدد كبير من القروض للمحتاجين والنساء الماكثات بالبيت وذوي الاحتياجات الخاصة مقابل أقساط صغيرة وبدون فوائد.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص.
- إضفاء صفة التمويل الإسلامي، بتسمية تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقرض الحسن ما دامت تمويلات الوكالة بدون فوائد، وهذا بعد تعميم التمويل الأحادي وإلغاء التمويل الثلاثي.
- على الدول تشجيع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال وضع سياسات تشجيعية وكذا تدعيمه ببرامج خاصة بتأهيل وتطوير المتكويين.
- ضرورة توفير مراكز تعمل على نشر إحصائيات دقيقة وتسهيل الحصول على المعلومات من قبل الباحث خاصة فيما يتعلق بموضوع البطالة.
- النظر إلى الدول الرائدة في مجال مكافحة البطالة والفقر والتي كانت سياساتها ناجحة عن طريق جهاز القرض المصغر ومحاولة الاستفادة من تجاربها.
- التخفيف من حدة القوانين والتشريعات من خلال تقديم تسهيلات لجلب المستفيدين.
- التركيز على مناطق تفشي البطالة خاصة في الأرياف ومحاولة إيجاد حلول لها عن طريق توفير هياكل ومرافق أساسية تحد من تفشي هذه الظاهرة.

آفاق الدراسة.

- في إطار دراستنا لموضوع دور القرض المصغر في الحد من البطالة، يمكننا اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة من أهمها:

- دور الهيئات الاقتصادية في الجزائر (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) في إحداث التنمية الاقتصادية.

- دراسة مقارنة لتجربة القرض المصغر في الجزائر، ودول عربية أخرى.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

- 01-الاشوح زينب صالح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- 02-السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 03-السريتي محمد احمد و نجا علي عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 04- القرشي مدحت، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 05-الموسوي ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 06-الوزني خالد وصفي والرفاعي احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظريات والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 270 مصطفى يونس كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014.
- 07- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 08-حسن مجيد علي وسعيد عفاف عبد الجبار ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 09- حويتي أحمد وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.
- 10-خلف فليج حسن، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 11-داود حسام وسليمان مصطفى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 12- طلعت إبراهيم، البطالة والجريمة، دار الكتاب الحديث ،مصر، 2009
- 13- عامر طارق عبد الرؤوف محمد، المصري إيهاب عيسى، البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

- 14- عباس صالح، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- 15- عبد الراضي إبراهيم محمود ، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.
- 16- عبد السميع أسامة السيد، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية(الأسباب، الآثار والحلول)، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008.
- 17- عبد القادر محمد علاء الدين ، البطالة(أساليب الموجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي)، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003.
- 18- عمر حسين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 19- ماهر أحمد، تقليل العمالة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 20- ناصف أمان عطية ، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 21- نجا علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 22- الزواوي خالد ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.
- 23- جون فيليب ويرنت، الرخاء بدون تضخم، مكتبة القاهرة الحديثة، ترجمة حسين عمر، القاهرة، مصر.
- 24- دادي ناصر و العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 25- يونس محمد ،بنك الفقراء،القروض متناهية الصغر والمعركة ضد الفقر في العالم، ترجمة عبد الحميد عارف، مكتبة الشروق الدولية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
- ثانيا:المذكرات ورسائل التخرج.
- 01- احمد عبد الله آدم عبد الله ، دور السياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر-دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية خلال الفترة من 2008-2017،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.
- 02- بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008-2009.

- 03-شلاي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004-2005.
- 04- عقون سليم، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2009-2010.
- 05- قصاب سعدية ، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر 1990-2004**،أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- ثالثا:المدخلاتوالملتقيات.**
- 01- بوسدار فوزي، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة-دراسة حالة المينا-**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية، 15-16 نوفمبر، جامعة لمسيلا.
- 02- عبد اللاوي مفيد ، ناجي صاحلي، إستراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية ،جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013.
- 03- عمران عبد الحكيم ، محمد العربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.
- 04- كشاد رايح ومسدر فارس ، ندوة عربية حول البطالة(أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع)**، خلال أيام 26الى 28افريل 2006، جامعة سعد دحلب بمساهمة الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، الجزء الثاني، ص295.
- 05- مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة لمسيلا، 15-16 نوفمبر، 2011.
- 06- مقابلة مع السيد: بوكبوس عبد الحق المكلف بالاتصال في وكالة جيجل للقرض المصغر.**

- 07- ناصر سليمان ، عواطف محسن، **القرض الحسن لتمويل الأسر المنتجة**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان، 2013.
- 08- آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، **القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة، يوم 17-08-2011، ص17، على الموقع [www. Kantakji.com](http://www.Kantakji.com).
- 09- عزمي مصطفى، احمد نصار، **دور الصناديق الاجتماعية في تنمية المشروعات الصغيرة**، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، يومي 17_18 ديسمبر 2002.
- 10- وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل.
- رابعا: المجالات.

- 01- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، أكتوبر، 1998.
- 02- دادن عبد الغاني وبن طاجين عبد الرحمان محمد ، **دراسة قياسية لمعادلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، 2012.
- 03- طويطي مصطفى ، ليدية وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة لبويرة، الجزائر، العدد السابع، جوان، 2017.
- 04- ماركو اليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر - نصوص وحالات دراسية -**، أوراق بحثية، كلية الإدارة، جامعة تورينو ايطاليا، 2006.

خامسا:قوانين الجريدة الرسمية.

- 01- المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22جانفي 2004،**المتعلق بجهاز القرض المصغر**، المتضمن المادتين 03/02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 27 مارس، 2011، ص07.
- 02- المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22جانفي 2004، المتضمن المادة 02،**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19، 27 مارس، 2011.
- 03- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22جانفي 2004 يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 06، الصادرة في 25جانفي 2004.

04-المرسوم التنفيذي رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد40، الصادر ب في 18 جويلية 2011.

سادسا: المواقع الإلكترونية.

-Guide pratique sur le microcrédit

<https://microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-fr-etudes-de-cas-guide-pratique-microcredit-belgique-09-2003.pdf>

-[https ! //www-angem.dz](https://www-angem.dz).

- معلومات متحصل عليها من الموقع: www.angem.com.

سابعا: المراجع الأجنبية.

Les these:

01-Smahi Ahmed ,**Micro-finance et pauvreté :Quantification de la relation sur la population de Tlemcen**, thèse de doctorat en

sciences economique,université Abou Bekr Belkaid De Telemcen,2009,-2010

ملخص

جاءت هذه الدراسة لإبراز أهمية ودور القرض المصغر في الحد من ظاهرة البطالة، حيث تناولنا في الجانب النظري كل المفاهيم المتعلقة بالقرض المصغر وظاهرة البطالة، ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي، وهذا من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل، ومن خلال تقييمنا لعمل الوكالة خلال الفترة من 2005 إلى 2020، خلصنا إلى أن الوكالة تبذل مجهودات كبيرة في توفير مناصب عمل وقد ساهمت في تخفيض معدل البطالة، إلا أن مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة غير كافية في الحد من البطالة على مستوى الولاية.

الكلمات المفتاحية: القرض المصغر، البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract :

The study came to highlight the importance and role of microcredit in reducing the phenomenon of unemployment ,where we dealt with in the theoretical aspect all the concepts related to the microcredit and the phenomenon of unemployment, and then we dropped the theoretical aspect on the practical, and this is through a case study of the national agency for the management of microcredit for the state of jijel, and through our evaluation of the agency's work during the period from 2005 to 2020, we concluded that the agency is making great efforts in providing jobs, and has contributed to reducing the unemployment rate, but the jobs created by the agency are not enough to reduce unemployment at the level of jijel state.

Key words:

Microcredit, unemployment, national agency for the management of microcredit.



قائمة الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE DE LA FAMILLE ET DE LA COMMUNAUTE
NATIONALE A L'ETRANGER
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

Coordination de la wilaya de : 0

N°: /24/D.E/2009

ATTESTATION D'ELIGIBILITE
Projet

Nom	:	0 EP. 0
Prénom	:	0
Identifiant	:	0

L'étude de votre demande de Micro Crédit relative à l'éligibilité de votre projet portant : 0

par la commission d'éligibilité en date du : 00/01/1900

a permis de donner un avis **favorable.**

La structure de votre financement se répartit comme suit :

- **Apport personnel (5%)** : 000,00 DA
- **P.N.R (25%)** : 000,00 DA
- **Crédit bancaire (70%)** : 000,00 DA
- **Soit un total de** : 000,00 DA

- **Bonification (80%)** : 000,00 DA

Cette attestation d'éligibilité vous est délivrée pour faire valoir ce que de droit.

Fait à GUELMA, le : 00/01/1900

Le Coordinateur

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التضامن الوطني و الأسرة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



Antenne Régionale: CONSTANTINE

الفرع الجهوي : قسنطينة

Coordination de :JIJEL

تسيقية ولاية: جيجل.



دفتر الشروط المتعلقة بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع
المؤهل من طرف الوكالة

رقم: 01

I-موضوع دفتر الشروط:

بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قرضا مصغرا وفقا للشروط الخاصة و العامة المذكورة أدناه و الذي يحدد كذلك جميع الامتيازات و الإعانات الممنوحة للمقاول و الالتزامات التي تقع على عاتقه في إطار استفادته من هذا القرض.

II- التعريف بالمقاول و بالمشروع:

01-التعريف بالمقاول:

اللقب :
الاسم :

اللقب الأصلي:.....

المولود (ة) بتاريخ

ابن :

الساكن

الرقم التعريفي للمقاول (Identifiant) : 180100422199002011

02-التعريف بالمشروع:

طبيعة المشروع: النقل العمومي للبضائع

تسجيل أو اعتماد النشاط : المركز الوطني للسجل التجاري ، غرف الفلاحة ، غرفة الحرف و الصناعات التقليدية ،

أخرى:.....

رقم تسجيل النشاط : 12 أ 18/00-2247811

الحاصل على البطاقة الجبائية رقم : 199018010042245

عنوان ممارسة النشاط: حي عيسى حريش جيجل

شهادة التأهيل و التمويل رقم : 217 الصادرة يوم: 2012/07/01 عن تنسيقية ولاية: جيجل

إشعار بالإعانات و الامتيازات الممنوحة رقم: 14 الصادر يوم: 2012/04/05 عن تنسيقية ولاية: جيجل

إشعار بالموافقة البنكية رقم: 1809 الصادر يوم: 2012/07/25 عن الوكالة البنكية: بنك التنمية المحلية و كالة جيجل

بتاريخ:.....

عقد الانخراط في الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة رقم :..... الصادر يوم:.....

عن ممثل الصندوق في ولاية:.....

I-الشروط الخاصة للقرض

I- تسمية النشاط: يخصص القرض المصغر بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة لمزاولة نشاط: النقل العمومي للبضائع

II- التكلفة الإجمالية للمشروع : تقدر القيمة الإجمالية للمشروع ب:

- بالأرقام: 48, 719.314 دج

بالحروف: سبع مئة و تسعة عشر ألف و ثلاث مئة و أربعة عشر دينار جزائري و ثمانية و أربعون سنتيم

III- التركيبة المالية للمشروع: تبعا لآلية القرض المصغر في صيغتها المتعلقة بالتمويلات الثلاثية يساهم في التركيبة المالية للمشروع المذكور أعلاه كل من :

أ/ المساهمة الشخصية للمقاول بنسبة 01 % من التكلفة الإجمالية للمشروع و هو ما يمثل :

بالأرقام : 7.193,14 دج

بالحروف: سبعة آلاف و مئة و ثلاثة و تسعون دينار جزائري و أربعة عشر سنتيم

ب/ القرض بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة ، المحدد بنسبة 29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :

بالأرقام : 208.601,20 دج

بالحروف: مئتين و ثمانية الاف و ست مئة و واحد دينار جزائري و عشرون سنتيم

ج/ القرض البنكي الممنوح من طرف وكالة بنك التنمية المحلية جيجل بفوائد مخفضة ، المحدد بنسبة 70 % من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :

بالأرقام : 503.520,14 دج

بالحروف: خمس مئة و ثلاث آلاف و خمس مئة و عشرين دينار جزائري و أربعة عشر سنتيم

IV - تاريخ بدء استهلاك القرض:.....

V - تسديد القرض:

01- مدة تسديد القرض: يسدد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على مدى ثلاث (03) سنوات.

02- تاريخ تسديد أول قسط: يسدد القسط الأول من القرض بعد ثلاثة (03) أشهر من تاريخ تسديد القسط الأخير من القرض البنكي.

03- أجال استحقاق أقساط القرض : تسدد الأقساط المستحقة دوريا كل ثلاث (03) أشهر، وذلك وفق لأجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك القرض.

04- قرض يسدد لدى الوكالة البنكية: بنك التنمية المحلية وكالة جيجل

05- رقم الحساب البنكي (أو البريدي) المخصص لتسديد القرض

06- اهتلاك القرض : يلتزم المقاول بتسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة وفق جدول الاهتلاك التالي:

	تاريخ تسديد القسط	القيمة الحالية للقرض	مبلغ القسط المستحق	القيمة المتبقية للقرض
01/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
02/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
03/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
04/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
05/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
06/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
07/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
08/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
09/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
10/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
11/...../.....	دج.....	دج.....	دج.....
12/...../.....	دج.....	دج.....	دج 00

II- الشروط العامة للقرض

I- مبلغ القرض :

بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح وكالة القرض المصغر للمقاول قرضا مصغرا بدون فوائد في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة و المخصص لانجاز المشروع المؤهل لديها دون سواه .

II- موضوع القرض :

يدخل القرض المصغر بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة للمقاول بموجب دفتر الشروط هذا، في التركيبة المالية التي ستمكن المقاول من إنشاء مشروعه المحدد في الشروط الخاصة دون سواه.

III- الرسوم و العمولات:

ينحمل المقترض (المقاول) جميع الرسوم و العمولات المتعلقة بإجراءات و استخدام القرض ، كذلك الأمر بالنسبة للرسوم و العمولات الأخرى التي قد تضاف بموجب القوانين و التشريعات .

IV- المزايا و الإعانات الممنوحة للمقاول:

يستفيد المقترض من جميع الإعانات والامتيازات الجبائية التي تمنح له بموجب القوانين و التشريعات السارية المفعول و ذلك في إطار جهاز القرض المصغر.

V- تسديد القرض :

يتم تسديد القرض بدون فوائد على شكل أقساط كل ثلاث (3) أشهر، دون تجاوز اليوم الخامس من الشهر التالي إلى غاية التسديد الكلي للقرض طبقا لأجال التسديد المحددة.

- يتم تسديد مبلغ كل قسط في الحساب الخاص بالوكالة و المحدد في الشروط الخاصة.

- يستطيع المقاول أن يتحرر كليا أو جزئيا من مبلغ القرض قبل انقضاء الأجل المتفق عليها على أن تنتزع القيمة المدفوعة مسبقا من قيمة الأقساط الأخيرة.

VI- التزامات المقاول:

يلتزم و يتعهد المقترض (المقاول) بمايلي :

1- فيما يخص الضمانات:

يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للقرض بتحقيق الضمانات التالية:

- الرهن الحيازي من الدرجة الثانية على الآلات و المعدات و المركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد درجة البنك.
- تفويض تامين متعدد الأخطار على الآلات و المعدات لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- تفويض تامين كل الأخطار بالنسبة للمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- اكتتاب و تسليم المقاول سندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل كل سند لأمر قيمة القسط و آجال استحقاقه.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تامين الأملاك محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بالحصول و نقل و تسليم هذه الأملاك إلى غاية مكان استعمالها و تركيبها.
- تجديد وثائق التامين بانتظام عند انقضاء آجال صلاحيتها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2- فيما يخص تنفيذ المشروع :

يلتزم المقاول عند تنفيذ مشروعه بمايلي :

- تنفيذ المشروع بالهمة و الفعالية المطلوبتين وفق التوجيهات المقدمة من طرف الوكالة.
- تحمل كافة المصاريف و الأعباء المتعلقة بتنفيذ المشروع و الخارجة عن التزامات القرض.
- تخصيص كل العتاد و التجهيزات الممولة بواسطة هذا القرض لتنفيذ المشروع دون سواه.

3- فيما يخص مراقبة القرض المصغر

من اجل تمكين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من مراقبة استعمال القرض يلتزم المقاول بمايلي :

- تقديم جميع التقارير و الوثائق التي ترى الوكالة أنها ضرورية.
- تقديم بيان جدول الخزينة دوريا.
- تسهيل المهمة لجميع ممثلي الوكالة عند قيامهم بمعائنات ميدانية.
- حفظ و تقديم جميع الوثائق اللازمة لمتابعة سير المشروع و التي من خلالها تبين كيفية استغلال القرض سواء في اقتناء العتاد و التجهيزات، السلع و الخدمات أو كل وثيقة توضح استعمال القرض.

4- فيما يخص تسديد القرض:

يلتزم المقترض بتسديد مبلغ القسط في تاريخ الاستحقاق المدون في سندات لأمر و المبين أعلاه في جدول اهتلاك القرض ووفقا للشروط الخاصة المذكورة أعلاه .

VII- أحكام ختامية:

باستثناء حالة القوة القاهرة يترتب عن إخلال أو عدم تنفيذ المقترض (المقاول) لإحدى الالتزامات المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا، ، السحب الكلي للإعانات و الامتيازات الجبائية الممنوحة له، كما يترتب عن ذلك مطالبة الوكالة بالمبلغ المتبقي من القرض كاملا يستحق فورا في دفعة واحدة ، و ذلك عند الحالات التالية :

- 1- عدم الامتثال لأحكام المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا.
- 2- في حالة عدم صحة البيانات المقدمة من طرف المقترض (المقاول).
- 3- استعمال القرض لأغراض غير أغراضه الأصلية.
- 4- تغيير الوضع المالي و القانوني للمقترض (المقاول) أن كان من شأنه أن يؤثر على تسديد القرض .
- 5- دفع تكاليف لم يصرح بها المقاول في إطار انجاز المشروع المحدد بموجب دفتر الشروط هذا.
- 6- في حالة تعرض الأملاك المخصصة لضمان للهلاك أو إتلاف بسبب المقترض.
- 7- في حالة البيع الودي أو القضائي لأموال المقترض محل الضمان.
- 8- في حالة أي متابعة للمقترض بسبب نشاطات غير مشروعة قد تؤدي إلى المصادرة الكلية أو الجزئية للممتلكات الممولة من طرف البنك و الوكالة الوطنية للقرض المصغر.
- 9- في حالة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة دون الموافقة المسبقة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- 10- في حالة وفاة المقاول المقترض و رفض الورثة تسديد المستحقات المتبقية.

VIII-الاختصاص القضائي:

كل النزاعات التي قد تنشأ عن تنفيذ دفتر الشروط هذا، أو تفسيره ترفع في حالة عدم التسوية الودية أمام المحكمة المختصة إقليميا.

IX- الموطن المختار:

لتنفيذ دفتر الشروط هذا، و توابعه، اختار الطرفان موطناً لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة أعلاه. و الذي يمكن مخاطبتهم فيها قانوناً عند الاقتضاء .

حرر في

المنسقة الولائية:

المقاول: " قرأت ووافقت عليها."

الاسم و اللقب:

.....
الختم و التوقيع

لمصادقة لدى البلدية

DEVIS ESTIMATIF DES MATIÈRES PREMIÈRES

ANGEM

DIRECTION D'AGENCE DE LA Wilaya DE JIJEL

PROMOTEUR :

DATE : / /2020

Devis Estimatif - Matières Premières

Réf	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				
TOTAL				
T.V.A19 %				
TOTAL TTC				
Promoteur	Accompagnateur	Directeur d'agence de wilaya		

وثيقة تعهد و التزام
لطلب الحصول على قرض مصغر
لشراء المواد الأولية

إلى السيد المدير الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
مديرية ولاية جيجل

أنا الموقع أدناه، السيد ، الآنسة ، السيدة :

المولود بتاريخ..... ب
و الحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم
بالدائرة الإدارية ل و القاطن بالعنوان.....
.....
أقدم بطلي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير
القرض المصغر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف)
.....
.....
و هذا بغرض مزولة نشاطي و المتمثل في.....
وأتعهد بشرفي أنني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب
.....
و حالتي المهنية : بطل متقاعد عامل بأجر ثابت عامل بأجر غير ثابت حالة أخرى "توضيح"
.....
و أنني لم استفد من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.
و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض .
مراقبة مصداقية الوثائق المقدمة من طرفي.
في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في..... ب

الاسم الكامل

التوقيع

التصديق في البلدية

وثيقة تعهد و التزام
لطلب الحصول على قرض مصغر
لإنشاء مشروع

أنا الموقع أدناه، السيد ، الأنسة ، السيدة :
المولود بتاريخ..... ب.....
و الحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم الصادرة بتاريخ

بالدائرة الإدارية ل و القاطن بالعنوان.....
أقدم بطلي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير
القرض المصغر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف)

لمزاولة نشاطي و المتمثل في
(وأنعهد بشرفي أنه لدي مبلغ المساهمة الشخصية المطلوب، وهو ما يمثل بنسبة 1 % من المبلغ الإجمالي
بالأرقام والحروف)

و إنني لا أمارس أي نشاط أو وظيفة و لم استند من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.
و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة
مصادقية الوثائق المقدمة.
في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في..... ب.....

الاسم الكامل

التوقيع

التصديق في البلدية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Direction d'Agence de la Wilaya de jijel
Cellule d'accompagnement de sidi maarouf

RÉCÉPISSÉ DE DÉPÔT DE DOSSIER

Nom et Prénom :.....

Adresse :.....

Tél :.....

N° du dossier.....

Type de financement :.....

Date de dépôt du dossier :.....

Activité projetée :.....

Visa et Cachet de l'accompagnateur

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Direction d'Agence de la Wilaya de jijel
Cellule d'accompagnement de sidi maarouf

RÉCÉPISSÉ DE DÉPÔT DE DOSSIER

Nom et Prénom :.....

Adresse :.....

Tél :.....

N° du dossier.....

Type de financement :.....

Date de dépôt du dossier :.....

Activité projetée :.....

Visa et Cachet de l'accompagnateur

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Direction d'Agence de la Wilaya de jijel
Cellule d'accompagnement de sidi maarouf

RÉCÉPISSÉ DE DÉPÔT DE DOSSIER

Nom et Prénom :.....

Adresse :.....

Tél :.....

N° du dossier.....

Type de financement :.....

Date de dépôt du dossier :.....

Activité projetée :.....

Visa et Cachet de l'accompagnateur

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Direction d'Agence de la Wilaya de jijel
Cellule d'accompagnement de sidi maarouf
RÉCÉPISSÉ DE DÉPÔT DE DOSSIER

Nom et Prénom :.....

Adresse :.....

Tél :.....

N° du dossier.....

Type de financement :.....

Date de dépôt du dossier :.....

Activité projetée :.....

Visa et Cachet de l'accompagnateur